



جامعة آل البيت

Al Al-Bayt University

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم التمويل والمصارف

أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية

The Impact of Deposit Insurance Policy on Stability of Jordanian Banking Industry

إعداد

محمود عبد الرحيم عبد الله أبو عدس

إشراف

الدكتور محمود علي جرادات

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التمويل والمصارف.

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

٢٠١٨

تفويض

أنا الطالب: محمود عبد الرحيم عبد الله أبو عدس , أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي ، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم : محمود عبد الرحيم عبد الله أبو عدس

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: محمود عبد الرحيم عبد الله أبو عدس الرقم الجامعي: ١٥٢٠٥٠٣٠٣٠

الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية التخصص: التمويل والمصارف

أعلنُ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية

The Impact of Deposit Insurance Policy on Stability of Jordanian Banking Industry

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي/ أطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنتني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع التاريخ:

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة :

أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية

The Impact of Deposit Insurance Policy on Stability of Jordanian banking Industry

وأجيزت بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٨ م

التوقيع

.....

.....

.....

.....

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمود علي جرادات (مشرف رئيسي)

أ.د. جمعة محمود عباد . (عضو لجنة)

أ.د. غازي عبد المجيد الرقيبات (عضو لجنة)

أ.د. زياد محمد زريقات (عضو لجنة
خارجي)

الإهداء

إلى

إلى الذين واصلوا العطاء لي دون مقابل أساتذتي الأفاضل
إلى روح و الذي ،رحمه الله ،
إلى والدتي الغالية ،الحاجه رقيه هاشم ابو عدس التي قامت بدور الاب و الام معا ،
إلى رفيقة دربي و أنيستي (م/ فاطمه) ،
إلى اخواني و اخواتي الاحباء
إلى موظفي مكتبة جامعة آل البيت, و موظفي عمادة البحث العلمي لسعة صدورهم
ولطف معاملتهم, وإلى العاملين في عمادة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم شكرو وتقدير

- الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمته وجلاله, وله الشكر شكرا يكافئ نعمه ويوافي
مزيده, وأفضل الصلاة وأزكى السلام على الأنبياء الطاهرين الطيبين الغر الميامين, أما بعد.
- يملي علي واجب الوفاء والاعتراف بالفضل أن أسجل جزيل شكري وعظيم امتناني إلى:
- ✓ الدكتور محمود جرادات لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة, ولما بذله من جهد مخلص
وتعاون صادق, ورعاية وحسن توجيه, ولما أبداه من خلق أخوي عال ونبيل جعل لملاحظاته
القيمة وتوجيهاته ونصائحه السديدة أبلغ الأثر في إعداد هذه الأطروحة بشكلها ومضمونها
الحاليين, فله مني خالص التقدير والاحترام.
 - ✓ لجنة المناقشة الكريمة لما بذلوه من جهد في قراءة ومناقشة هذه الدراسة, وإرشادهم
وتوجيهاتهم وملاحظاتهم العلمية القيمة لإثرائها ورفع مستواها العلمي.
 - ✓ كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة آل البيت
 - ✓ جميع المسؤولين والموظفين على تعاونهم وحسن تعاملهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين''''

الباحث

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	بيان المحتويات
-	العنوان
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
ط	قائمة الاختصارات
ي	ملخص الدراسة باللغة العربية
ك	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
١	المقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٣	أهمية الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٤	فرضيات الدراسة
٥	منهجية الدراسة
٦	نماذج الدراسة
٧	التعريفات الإجرائية
٨	مجتمع وعينة الدراسة
٩	الدراسات السابقة
١٦	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
١٧	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
١٨	المبحث الأول: سياسة ضمان الودائع
١٨	المطلب الأول: الودائع والعوامل المؤثرة فيها
١٨	الفرع الأول: مفهوم الوديعة المصرفية وأهميتها
٢٠	الفرع الثاني: أنواع الودائع والعوامل المؤثرة في استقرارها
٢٦	المطلب الثاني: مفهوم ضمان الودائع, نشأته, وأهدافه
٢٦	أولاً : مفهوم نظام الودائع
٢٦	ثانياً: نشأة نظام الودائع
٢٨	ثالثاً : أهداف نظام الودائع

٣٠	المطلب الثالث: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية
٣٠	الفرع الأول : نشأة المؤسسة, إدارتها, وأهدافها
٣٢	الفرع الثاني : السمات الرئيسية لضمان الودائع في الأردن
٣٥	الفرع الثالث : مصادر التمويل والمؤشرات المالية لمؤسسة ضمان الودائع
٣٧	الفرع الرابع : التطور التاريخي للودائع المضمونة من قبل المؤسسة
٤٠	المبحث الثاني : استقرار الصناعة المصرفية
٤٠	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المصرفي, أهدافه ومشكلاته
٤٠	أولاً: مفهوم الاستقرار المصرفي وأهدافه
٤٢	ثانياً: المشكلات الرئيسية التي تهدد الاستقرار المصرفي
٤٥	المطلب الثاني: إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المصرفي
٤٨	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الأردني
٤٨	الفرع الأول: الرفع المالي
٤٩	الفرع الأول: استقرار القروض
٥١	الفرع الأول: استقرار الودائع
٥٢	الفرع الأول: هامش سعر الفائدة
٥٤	المطلب الرابع: أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية
٥٦	الفصل الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
٥٦	المبحث الأول: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
٥٦	الفرع الأول: منهج الدراسة
٥٧	الفرع الثاني: الاختبارات المستخدمة
٥٩	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٥٩	المطلب الأول: تحليل البيانات
٦٥	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
٧١	المطلب الثالث: النتائج والتوصيات
٧١	أولاً: النتائج
٧٢	ثانياً: التوصيات
٧٣	قائمة المصادر والمراجع
٧٣	المراجع باللغة العربية
٧٨	المراجع باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣٣	البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع	١
٣٦	المؤشرات المالية لمؤسسة ضمان الودائع	٢
٣٨	ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء ووالودائع المضمونة	٣
٤٨	مؤشرات السلامة المصرفية للاقتصاد المصرفي الأردني للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٣)	٤
٥١	مؤشرات السلامة المصرفية للاقتصاد المصرفي الأردني للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٣)	٥
٦٠	الاحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة	٦
٦١	الاحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة	٧
٦١	نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة	٨
٦٣	معامل الالتواء, واختبار كولمجروف وسمير نوف	٩
٦٥	نتائج اختبار (سياسة ضمان الودائع على استقرار الودائع)	١٠
٦٨	نتائج اختبار (سياسة ضمان الودائع على استقرار القروض)	١١

المخلص

أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الاردنية

إعداد الطالب: محمود عبد الرحيم عبد الله ابو عدس

إشراف الدكتور: محمود علي جرادات

تاريخ المناقشة: ٢٠١٨ / ١٢ / ١٩

هدفت الدراسة إلى بيان أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، وقد تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك (عينة الدراسة) خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٧).

وبينت نتائج الدراسة وجود اثر ايجابي لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني، وعدم وجود اثر لنسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني، ووجود اثر سلبي لنسبة هامش سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني، كما توصلت الى عدم وجود اثر لكل من نسبة الودائع المضمونة، والرفع المالي، وهامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني.

وعلى ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة الاهتمام بأسعار الفائدة على ودائع التوفير ولأجل للمحافظة على استقرار الودائع وبالتالي استقرار الجهاز المصرفي، ورفع الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري وتوسيع نطاق التغطية ليشمل الودائع بالعملات الأجنبية، وشمول البنوك الإسلامية بعضوية مؤسسة ضمان الودائع.

الكلمات المفتاحية: ضمان الودائع، الصناعة المصرفية، البنوك المحلية والأجنبية.

Abstract

The Impact of Deposit Insurance Policy on Stability

of Jordanian Banking Industry

A Master Thesis By

Mahmoud Abdel-Rahim Abu Adas

Supervisor:

Dr. MAHMOUD JARADAT

Department of Finance and Banking, Al al-Bayt University, ٢٠١٨

The study aimed to investigate the impact of deposit insurance policy on stability of Jordanian banking industry during the period (٢٠٠٣-٢٠١٧). In order to achieve the objectives of this study, multiple Linear Regression analysis was used. The data were collected from the annual financial reports issued by banks (Sample of study) during the period (٢٠٠٣ - ٢٠١٧).

The results of the study showed that there is a positive effect of the percentage of deposits insured on stability of deposits in Jordanian banking sector, and there is no effect of rate of leverage on the stability of deposits, it also found that there is a negative effect of margin interest rate on stability of deposits in Jordanian banking sector. \

In light of the previous results, the study recommended the following points: Banks to give attention to interest rates on savings deposits, and raise the maximum limit that the institution pay as an immediate compensation, and expand coverage to include foreign currency deposits, and Islamic banks.

Keywords: Deposit Guarantee, Banking Industry, Domestic and Foreign Banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١- المقدمة :

يعتبر تحقيق الأمان والاستقرار المالي من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والذي يساهم في تحقيق الأهداف التنموية المنوطة بهذا القطاع, وتعتبر معدلات الودائع في الجهاز المصرفي أول الشروط اللازمة لدعم شبكة الأمان والاستقرار المالي والمصرفي, وحيث أن قبول الودائع بكافة أنواعها هي من الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية, وبسبب تعرض هذه الودائع إلى المخاطر سواء كانت مخاطر داخلية ناجمة عن سوء إدارة البنك أو خارجية, وحيث إن إخفاق البنوك في أداء التزاماتها تجاه المودعين قد يؤدي إلى حدوث أزمة ثقة لدى المودعين, وبالتالي قد تكون تداعياتها كبيرة على البنوك مما قد يهدد بحدوث عدم استقرار مالي ويعرض النظام المصرفي للانهيار, وتفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات المالية والمصرفية سعت الهيئات الرقابية والإشرافية لمواجهة هذه المخاطر, والبحث عن وسائل ملائمة للمحافظة على ودائع العملاء وكسب ثقتهم وتشجيعهم على الاستثمار في التعامل مع البنوك والاحتفاظ بأرصدهم ومدخراتهم في شكل ودائع لدى القطاع المصرفي وعدم سحبها الا عند الحاجة وذلك للاستفادة منها في مجال الاستثمار.

والى جانب كل التدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتقليل من آثار المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وتدعيم ثقة الأفراد, ظهرت أهمية التأمين على الودائع المصرفية وحماية أموال المودعين , حيث أن التأمين على الودائع يعتبر من الآليات الهامة التي تساعد على حصر التحديات المصرفية, والتغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة, ويبث الثقة لدى المودعين بأن أموالهم بأمان , ويحد من تسرب هذه المدخرات المحلية للمؤسسات والمصارف الخارجية , علاوة على ذلك فان التأمين على الودائع يحقق التوزيع العادل لهذه الودائع بين جميع البنوك صغيرة وكبيرة نتيجة توافر عناصر الثقة لهما معا, كما ان هذه الآلية تكفل تدعيم البنوك

التي تقع في إعسار أو تعثر مالي وبالتالي المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي ككل.

من أجل ذلك نجد أن الدول التي لاتطبق أنظمة التأمين على الودائع قد بدأت بدراسة إمكانية تطبيق هذه الأنظمة نظرا لأهميتها في علاج المشكلات والأزمات التي تواجه البنوك. أما في الأردن ولتطوير البناء المؤسسي والتشريعي، ولتأمين الحماية لغالبية المودعين في البنوك بضمان وديانهم لديها وذلك تشجيعا للادخار وتعزيزا للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة تم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع عام ٢٠٠٠م.

والدراسة الحالية تسعى إلى بيان أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧).

٢- مشكلة الدراسة

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف، وان إخفاق البنوك في أداء التزاماتها اتجاه زبائنها، حتى ولو كانت حالات ظرفية قد يبنى بتعرض النظام المصرفي لعدم الاستقرار وحدث أزمة ثقة لدى المودعين، ويجعلهم أكثر حذرا وترددا في إيداع أموالهم في البنوك، وخاصة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي تمر به المنطقة، والظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة، بالإضافة الى التلويح المستمر من قبل المسؤولين بتخفيض قيمة الدينار الاردني، مما قد ينعكس بشكل مباشر على النظام المصرفي ويجعله عرضة للانهييار وعدم الاستقرار، لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود نظام لضمان الودائع وحماية المودعين باعتبار أن هذا النظام من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، وبالتالي زيادة ثقة العملاء في البنوك وطمأنتهم على وديانهم وضمان استردادها إذا ما واجه أحد البنوك حالات الإعسار.

إلا أن بعض الدراسات أشارت أن سياسة ضمان الودائع تجلب تكاليف تشغيل عالية للبنوك وان مدراء البنوك قد يحاولون اغتنام الفرصة لزيادة عوائدهم وذلك من خلال الدخول في استثمارات عالية المخاطر وذلك لمعرفتهم بان الودائع مضمونة تلقائيا. مما تولد لدى الباحث فكرة مناقشة هل ضمان الودائع تساعد على الاستقرار المصرفي أم لا ؟

لذلك سيتم تناول دراسة أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧).

ويمكن مناقشة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي الأول : ما هو أثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأول الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هو أثر نسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني؟

٢. ما هو أثر نسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني؟

٣. ما هو أثر هامش سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني؟

السؤال الرئيسي الثاني : ما هو أثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما هو أثر نسبة الودائع المضمونة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني؟

٢. ما هو أثر نسبة الرفع المالي على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني؟

٣. ما هو أثر هامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني؟

٣- أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية, من حيث اعتبارها إضافة جديدة للدراسات العربية وذلك من خلال مراجعة ومناقشة الجانب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية كبيرة للقطاع المصرفي بشكل عام, والذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الهامة والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الفترة

الزمنية التي سنتناولها والتي شهدت احتلال العراق والازمة السورية, وأزمة البورصات الاردنية والازمة المالية العالمية.

وبسبب اعتماد القطاع المصرفي على ودائع العملاء, وسعيه الى المحافظة على استمرار التدفقات النقدية من خلال هذه الودائع للاستمرار في أداء وظيفته الاستثمارية, لذلك أصبح موضوع ضمان وحماية هذه الودائع يحظى باهتمام صانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي لما له من أهمية في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها وإعطاءها القدرة على الاستمرار والنمو, لذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية.

٤- أهداف الدراسة:

انسجاماً مع مشكلة الدراسة ولقياس أثر سياسة ضمان الودائع والتي تم تحديدها بالاعتماد على التقارير السنوية والتي تمثلت في (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الصناعة المصرفية في الأردن والتي تم تحديدها في هذه الدراسة في (استقرار الودائع واستقرار القروض) خلال الفترة (٢٠٠٣- ٢٠١٧), تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على أثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .
٢. التعرف على أثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني.
٣. التوصل لعدد من الاستنتاجات والتوصيات لمؤسسة ضمان الودائع والبنوك العاملة في الأردن .

٥- فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H٠١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

ويتفرع من الفرضية الفرعية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

H٠١١: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

الفرضية الفرعية الثانية :

H٠١٢: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

الفرضية الفرعية الثالثة :

H٠١٣: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لهامش سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

الفرضية الرئيسية الثانية:

H٠٢: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني .

ويتفرع من الفرضية الفرعية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :

H₀₂₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الودائع المضمونة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني .

الفرضية الفرعية الثانية :

H₀₂₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الرفع المالي على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني .

الفرضية الفرعية الثالثة :

H₀₂₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لهامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني .

٦- منهجية الدراسة:

(١) مجتمع وعينة

أ. مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن.

ب. عينة الدراسة: تتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في

الأردن والأعضاء في الشركة الأردنية لضمان القروض وعددها ٢١ بنكا(جدول رقم ١).

(٢) بيانات الدراسة وطرق جمعها

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية والاقتصاد والإدارة إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة. وتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة ومؤسسة ضمان الودائع الأردنية.

(٣) نموذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة أعتمدت الدراسة النماذج التالية التي تم استخدامها واختبارها من قبل

(Suhail, ٢٠١٥, p: ٤٦)

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t}$$

$$DOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t}$$

$$LOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

Where is : حيث أن:

DOA: Ratio of Retail Deposit / Total Asset

استقرار الودائع

LOA: Ratio of Total loan / Total Asset

استقرار القروض

DI: Insured Deposit / Total

نسبة الودائع المضمونة

LEV : Total Loan/

Deposit نسبة الرفع المالي

Total Assets

MIR = (Interest rate on loans – interest rate on Time هامش سعر الفائدة

Deposit)

• المتغيرات المستقلة :

أ . نسبة الودائع المضمونة: وهي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون مؤسسة ضمان الودائع الأردنية والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع بين البنوك والتأمينات النقدية، وتم احتساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية (مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠١٧، ص: ٣٦) :

$$\text{نسبة الودائع المضمونة} = \frac{\text{الودائع المضمونة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ب. نسبة الرفع المالي: وهي اعتماد البنك على الاقتراض في سد احتياجاته التمويلية, وتقيس هذه النسبة تمويل موجودات البنك عن طريق الاقتراض, حيث تستخدم هذه النسبة في تحليل المركز المالي الطويل الأجل, وتم احتساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية (الشيخ, ٢٠٠٨, ص: ٥٢):

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج. هامش سعر الفائدة: وهي عبارة عن الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع الآجلة. وتم حسابها من خلال المعادلة التالية (البنك المركزي الأردني, ٢٠١٧, ص: ٣):

هامش سعر الفائدة = سعر الفائدة على القروض - سعر الفائدة على الودائع الآجلة.

• المتغير التابع: وهو استقرار الصناعة المصرفية في الأردن وتم قياسه من خلال:

١. استقرار الودائع: ويشير إلى أن زيادة حجم الموجودات من خلال جذب المودعين للادخار أو الاستثمار في البنوك مما يزيد من حجم الودائع وبالتالي زيادة قدرة البنوك لتوسيع استثماراتها, وتم قياس استقرار الودائع من خلال المعادلة التالية (Suhail, ٢٠١٥, p: ٤٥):

$$\text{نسبة استقرار الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية} * ١٠٠}{\text{إجمالي الودائع}}$$

٢. استقرار القروض: ويشير إلى أثر الموجودات على زيادة قدرة البنوك لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة, وتم قياسها من خلال المعادلة التالية (Suhail, ٢٠١٥, p: ٤٥):

$$\text{نسبة استقرار القروض} = \frac{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية} * ١٠٠}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

(٤) الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمستقاة من برنامج الحزمة الإحصائية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) وفيما يلي عرض لهذه الأساليب :

أ. الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة , حيث تم استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت .

ب. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares Regression) لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) للتأكد من مدى صلاحية البيانات كان لا بد من اختبار العديد من الفرضيات ووجود تحققها والا كانت النتائج مظلمة, كما تم استخدام اختبار الارتباط الخطي المتعدد : Multicollinerity Tests, حيث تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor, عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها, كما تم استخدام معامل الالتواء واختبار كولمجروف وسميرنوف للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة . كما تم استخدام اختبار الارتباط الخطي المتعدد لاختبار تأثير المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بالاعتماد على اختبار (R^2) واختبار (F-Statistic) والتي تم استخراج بياناتها المالية للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧) من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنوك المحلية والأجنبية (عينة الدراسة) وعمل التحليل الإحصائي لهذه البيانات .

٧. الدراسات السابقة.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- المعايطه, وسام عبد الحميد (٢٠١٨): أثر استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر درجة استقرار ودائع العملاء (الودائع الجارية, وودائع التوفير, والودائع الآجلة) على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية , وتم قياس الأداء من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦), وشملت عينة الدراسة ستة بنوك تجارية هي: البنك الأهلي الأردني, وبنك الأردن, وبنك القاهرة عمان, وبنك الإسكان, والبنك الأردني الكويتي, وبنك الاتحاد. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واختبار الفرضيات باستخدام أسلوب تحليل البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للودائع الأكثر استقرارا في أرصدها وهي ودائع التوفير والودائع الآجلة على الأداء المصرفي, وهذا يدل على قدرة هذه البنوك على توجيه هذه الودائع نحو الاستثمارات المدرة للدخل, بينما توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للودائع غير المستقرة في أرصدها حساباتها وهي الودائع الجارية على الأداء المصرفي حيث لا تستطيع البنوك توجيه هذه الودائع إلى استثمارات مدرة للدخل مقابل احتفاظها بسيولة عالية لمواجهة السحوبات على هذه الودائع.

أوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك التجارية استراتيجيات منافسة سعرية وغير سعرية لجذب المزيد من الودائع التي تمتاز بالاستقرار لما لها من دور في تعظيم الأداء المصرفي, والعمل على توظيفها في استثمارات تسهم في تعظيم الربحية.

- ميلاد, عبدالرحمن وعقيل, جمعه (٢٠١٧), دور ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية – دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي- :

هدفت الدراسة الي قياس أثر ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الليبي وتعزيز الثقة المصرفية , وبيان دورها في تعزيز الدور الاقتصادي والتنموي للمصارف وزيادة كفاءة أدائها, وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الجهاز المصرفي والذين يتولون مناصب قيادية وإشرافية, وكانت أداة الدراسة قائمة على استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة في كل من المصرف المركزي الليبي والمصارف التجارية العاملة في مدينة طرابلس. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال برنامج (SPSS).

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لنظام الودائع على درجة الثقة بالجهاز المصرفي الليبي , وأثر ايجابي ذو دلالة إحصائية على استقرار الودائع وجذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي الليبي, كما توصلت الدراسة إلى دور ضمان الودائع في طمأنة المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حال حدوث الأزمات.

أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير التشريعات والأنظمة الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية المصرفية, وزيادة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي الليبي.

- الرقيبات, غازي (٢٠١٦), أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٤):

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية وحجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٤). ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لمعدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية الأردنية وبدل ذلك على عدم استجابة التسهيلات الائتمانية لحجم التغير في أسعار الفائدة أي ان هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم التسهيلات الائتمانية, وتوصلت أيضا إلى عدم وجود أثر لمعدل الفائدة على حجم الودائع لدى البنوك التجارية الاردنية وبدل

ذلك على عدم استجابة حجم الودائع للتغير في أسعار الفائدة أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم الودائع.

• **زايد, علي والعبدي, نهاد(٢٠١٥), تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية:**

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير إنشاء نظام التأمين على الودائع على استقرار الجهاز المصرفي, والتعرف على أسباب عزوف المودعين عن إيداع مدخراتهم في المصارف الحكومية والخاصة, ومناقشة مشكلة تنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي العراقي, من خلال بحث المؤشرات الكمية لسلامة الأداء المتمثلة في كفاية رأس المال وتطور حجم الودائع, وتقييم أداء المصارف التجارية في جذب الودائع وقدرتها على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية, واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي .

وتوصلت الدراسة إلى ان تطبيق نظام تأمين الودائع من أفضل السبل لتحقيق الانتشار المصرفي من خلال تشجيعه لفتح فروع جديدة, وان نظام ضمان الودائع سوف يسهم في زيادة ثقة الجمهور العراقي بالمصارف التجارية العراقية بما فيها المصارف الخاصة مما يشجعهم على ايداع أموالهم في المصارف وبالتالي زيادة حجم الودائع وزيادة فرص المصارف لاستثمار هذه الفوائض وتحقيق الأداء الجيد .

أوصت الدراسة بضرورة مبادرة الجهات المعنية لتطبيق نظام التأمين على الودائع في القطاع المصرفي العراقي, مما يعزز زيادة حجم هذه الودائع في البنوك من جهة وزيادة استثمارها من جهة أخرى.

• **بن علي, بن عزوز(٢٠١٠), مداخل مبتكرة لحل مشكلة التعثر المصرفي, نظام حماية الودائع والحوكمة :**

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم النظم المستخدمة التي تساعد في حل مشاكل التعثر المصرفي, ومناقشة دور نظام حماية الودائع المصرفية كأحد هذه النظم, من خلال بحث الدور الرقابي والعلاجي لنظام التأمين على الودائع, وتحليل اثر ضمان الودائع على حقوق الملكية والرقابة على الائتمان الممنوح والديون المشكوك فيها, والأصول السائلة, تكونت

عينة الدراسة من سبع دول تطبق نظام ضمان الودائع وهي: (كندا, واليابان, وتركيا, والهند, والأرجنتين, والبحرين, ولبنان), وأتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التأمين على الودائع يزيد ثقة المودعين بالمؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي يحقق الاستقرار لهذه المؤسسات, كما ان له دورا مزدوجا علاجيا ووقائيا, كما توصلت إلى أن ضمان الودائع يعالج مشكلة الائتمان الرديء من خلال تحديد نسبة القروض إلى حقوق الملكية والودائع, والتدخل في تحديد نسبة الديون المشكوك فيها.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بضمان الودائع لما لها من دور في زيادة ثقة العملاء في البنوك وطمأنتهم في استرداد ودائعهم في حالات الإعسار البنكي, كما أوصت بضرورة البحث عن وسائل أخرى مبتكرة لتحقيق هدف الاستقرار في النظام المصرفي.

• **فضلي, عبدالحليم وزريق, كمال(٢٠١٠), أنظمة التأمين على الودائع المصرفية بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي " الواقع والتجربة والدروس المستفادة " :**

هدفت الدراسة الى تحليل واقع أنظمة التأمين على الودائع المصرفية وتجربة العديد من البلدان في مجال التأمين على الودائع, والدروس المستفادة منها في ضوء احتمال تشجيع هذه الأنظمة (ضمان الودائع) للتهور المصرفي أو ضمان استقرار النظام المالي, تمثلت عينة الدراسة في (١٨) دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمسح وتشخيص أنظمة حماية الودائع وحدود الحماية وعلاقتها بالبنوك, وتحديد المعالم والاعتبارات الأساسية لتصميمها.

وتوصلت الدراسة إلى تمايز أنظمة تأمين الودائع فيما يتعلق بالجهة الرقابية والإشراف على المؤسسات المالية, فهذا الحق وان كان موجودا في بعض البلدان إلا انه غير موجود في أخرى, كما يختلف فيما يتعلق بشموله أو عدم شموله للبنوك غير الأعضاء, كما توصلت إلى ان أنظمة التأمين ليس لها الأدوات التي تمكن من تسريع عمليات تصفية البنوك المتعثرة, كما أن بعض انظم تأمين الودائع اشترطت عدم تقديم السيولة إلا بعد تصفية البنك.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني تشريعات لنظام تأمين الودائع ذي قوة إلزام قانونية وذي هياكل رسمية تخوله بشكل صريح صلاحية حماية الودائع وتأمينها, وضرورة مراعاة الخصائص المتباينة للبنوك وعدم التضحية بالبنوك الصغيرة وتصفيتها والتسامح مع البنوك الكبيرة وإنقاذها.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

- **Raheel and Jadoon,(٢٠١٨).Effect of Explicit Deposit Insurance Premium on The Moral Hazard of Banks Risk –Taking: Around The Glope:**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر نظام التأمين الصريح على الودائع على توجه البنوك نحو الأخذ بالمخاطر, حيث تمثلت مشكلة الدراسة بأن اعتماد التأمين الصريح على الودائع يزيد من المخاطر الأخلاقية المترتبة على المخاطر التي تتعرض لها البنوك, حيث تم إجراء الدراسة على (٢١٩٦) بنكاً من (١٢٥) دولة للفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٤), ولاختبار الفرضيات تم استخدام النماذج الخطية الهرمية (HLM).

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام التأمين الصريح على الودائع قد أدى إلى زيادة المخاطر في بعض البنوك الكبيرة, وحفز إدارات البنوك الكبيرة إلى التوجه للأخذ بالمخاطر وزيادة الاستثمار في الأصول الخطرة دون التيقن من جدوى الاستثمارات ودراساتها, أما البنوك الصغيرة فكانت أكثر استقراراً وكان لضمان الودائع أثر إيجابي على المخاطر فيها مقارنة مع البنوك الكبيرة وتوصلت أيضاً إلى أن ضمان الودائع الصريح يعزز الثقة والمصداقية بالبنوك الصغيرة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنظام ضمان الودائع الإيجابي والصريح لما له من أثر إيجابي على استقرار القطاع المصرفي, كما يجب مراعاة اختلاف الأنظمة بين الدول عند إنشاء هذه الأنظمة.

- **Jianjun Sun & Nobuyoshi Yamori,(٢٠١٦).How Did The Introduction of Deposit Insurance Affect Chinese Banks ? An Investigation of Its Wealth Effect :**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق ضمان الودائع على البنوك الصينية وتم قياس ذلك الأثر من خلال القيمة السوقية للبنوك والعائد على حقوق الملكية (ROE), حيث تمثلت مشكلة الدراسة حول انطباق المستثمرين ان دخول نظام الودائع له أثر عكسي على الصناعة المصرفية في الصين, تم إجراء الدراسة على (١٦) بنكا تشكل إجمالي أصولها ثلثي إجمالي أصول القطاع المصرفي في الصين. وتم اختبار الفرضيات باستعمال الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي وبدلالة إحصائية لسياسة ضمان الودائع على متوسط العوائد غير المتوقعة لجميع البنوك العاملة في الصين , وهذا يشير إلى وجود أثر سلبي لضمان الودائع على القيمة السوقية للبنوك في الصين , كما توصلت إلى وجود أثر سلبي ولكن بدون دلالة إحصائية لضمان الودائع على التوجه نحو المخاطر وهذا يشير إلى تردد المستثمرين في اختيار الاستثمار المخاطر, كما توصلت كذلك إلى أن حجم البنك له أثر ايجابي وبدلالة إحصائية على القيمة السوقية للبنوك.

وأوصت الدراسة بضرورة عدم إهمال الجهات الرقابية والإشرافية لدورها الرقابي الفعال للكشف عن مشاكل الإدارة في البنوك ومعالجتها قبل حدوث العسر المالي, وان لا يكون نظام ضمان الودائع بديلا لنظام الرقابة.

- **Suhail Kusairi et.al.,(٢٠١٥), Impact of Deposit Insurance on Banking Industry of Asian Countries : in Quist Stability:**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر برنامج ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفي في بلدان آسيا, وتم قياس متغير الاستقرار من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الأصول ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول, وتمثلت المتغيرات التابعة في (نسبة الودائع المضمونة, والرفع المالي, وهامش سعر الفائدة, وحجم البنك), وتكونت عينة الدراسة من (١٢٧) بنكا خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٣) في منطقة آسيا (اندونيسيا, ماليزيا, سنغافورة, الفلبين, تايلندا, وفيتنام), وتم استخدام تحليل البيانات المقطعية لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لكل من الرفع المالي وهامش سعر الفائدة على استقرار الودائع, وان سياسة ضمان الودائع تشجع مدراء البنوك تجاه الاستثمار المخاطر لزيادة

عوائدهم، وتوصلت أيضا إلى ان ضمان الودائع لها تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية على زيادة حجم الودائع واستقرارها حيث تعمل على زيادة ثقة المودعين وبالتالي زيادة حجم الودائع في البنوك.

أوصت الدراسة بضرورة البلدان التي لا تطبق نظام ضمان الودائع الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى لتطبيق هذا النظام، مما يعزز زيادة حجم هذه الودائع في البنوك من جهة وزيادة استثمارها من جهة أخرى.

- **Gamza Gocmen Yagcilar (٢٠١٤), Effects of Deposit Insurance System on Banks Risk – Taking Incentives in Turkey:**

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين برنامج ضمان الودائع وتوجه البنوك للأخذ بالمخاطرة في القطاع المصرفي التركي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٣)، تكونت عينة الدراسة من (٢٦) بنكاً، وتمثلت المخاطر المصرفية كمتغير تابع في (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر الإفلاس)، أما المتغيرات المستقلة فكانت (نسبة الودائع المضمونة، نسبة القروض/الودائع، والعائد على الأصول، وحجم البنك)، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل البيانات المقطعية ضمن برنامج المربعات الصغرى (OLS).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية فيما بين ضمان الودائع وكل من مخاطر الائتمان (زيادة نسبة تعثر القروض) ومخاطر سعر الفائدة، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية ولكن بدون دلالة إحصائية لسياسة ضمان الودائع على السوق المصرفي بخصوص مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس.

وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد مؤسسات رقابية وتنظيمية لمراقبة البنوك ولتخفيض الآثار السلبية لضمان الودائع الناجمة عن استغلال إدارات البنوك لهذه السياسة وزيادة استثماراتهم في أصول خضرة أو التقصير في طلب الضمانات.

- **Mathias Le (٢٠١٣), Deposit Insurance Adoption and Bank Risk-Taking : The Role of Leverage:**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر إدخال ضمان الودائع على توجه بنوك الأفراد للأخذ بالمخاطر ومقارنتها بالبنوك العامة، حيث تم إجراء الدراسة على عينة من البنوك من (١١٧) دولة خلال الفترة (١٩٨٦-٢٠١١)، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Panel Data).

وتوصلت الدراسة بأن توجه البنوك الفردية للأخذ بالمخاطر قد ازداد, كما توصلت الدراسة إلى وجود اثر سلبي وبدلالة إحصائية لضمان الودائع على كفاية رأس المال حيث انخفض رأسمال البنوك الفردية المحتفظ به لمواجهة المخاطر وتم توجيهه نحو الاستثمار, وتوصلت كذلك إلى ان البنوك العامة لم تتأثر بإدخال برنامج ضمان الودائع, وعدم وجود علاقة بين الرفع المالي وبرنامج ضمان الودائع.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون برنامج ضمان الودائع إلزاميا لكافة البنوك وان يتم مراقبة البنوك لعدم استغلالها لهذا البرنامج والدخول في استثمارات مخاطرة وكبيرة وبالتالي قد تتعرض لمخاطر الإفلاس.

- **Claudia Lambert et.al(٢٠١٣), How Do Insured Deposits Effect Bank Stability ? Evidence From The ٢٠٠٨ Emerging Economic Stabilization Act:**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر زيادة قيمة الودائع المضمونة على زيادة المخاطر البنكية (مخاطر رأس المال, ومخاطر الائتمان) في البنوك الأمريكية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨), تم الاعتماد على المتغيرات التنظيمية التي وضعها قانون الاستقرار الاقتصادي الأمريكي (EESA) عام ٢٠٠٨م والتي بموجبها تم زيادة سقف تغطية الودائع المضمونة من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار أمريكي لكل مودع, تكونت عينة الدراسة من ٢٢٠٨ بنكاً , وتمثلت المتغيرات المستقلة في (إجمالي القروض/إجمالي الأصول, وإجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول, والودائع المضمونة/ إجمالي الودائع) , واستخدمت هذه الدراسة تحليل البيانات الجدولية (data Panel) باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية وطريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة مبلغ الودائع المضمونة حفز غالبية البنوك لتصبح أكثر توجهها للأخذ بالمخاطر من البنوك الغير ملتزمة بسياسة ضمان الودائع, حيث ان البنوك الملتزمة بتطبيق سياسة ضمان الودائع زادت استثماراتها في القروض ذات المخاطر العالية, كما توصلت كذلك إلى ان سياسة ضمان الودائع كان لها أثر سلبي على نوعية الأصول في البنوك المتأثرة بهذه السياسة حيث الاستثمار في أصول خطرة وبدون ضمانات مما سبب انهيار العديد من البنوك .

وأوصت الدراسة بضرورة التوازن ما بين سياسة ضمان الودائع والاستثمارات البنكية, وان لا تكون ضمان الودائع حافزا لتدهور البنوك للاستثمارات في الأصول المخاطرة مما يسبب تدهور نوعية هذه الاستثمارات.

٨- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً لدراسات الباحثين السابقين والتي تتناول أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية, إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع سياسة ضمان الودائع الأردنية والتي لم تتناولها سوى بعض الدراسات (حسب علم الباحث) والتي ناقشت أثر استقرار الودائع على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية ولم تناقشه على الاستقرار المصرفي, كما تتميز الدراسة الحالية في طبيعة المتغيرات التي تناولتها ولم تتناولها معظم الدراسات السابقة وخاصة العربية منها, كما أن معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الوصفي بعكس الدراسة الحالية التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، تناول المبحث الأول سياسة ضمان الودائع من حيث مفهوم الودائع والعوامل المؤثرة فيها، ومفهوم نظام الودائع ونشأته وأهدافه، كما تناول مؤسسة ضمان الودائع الأردنية. أما المبحث الثاني فقد تناول استقرار الصناعة المصرفية من حيث مفهوم الاستقرار المصرفي، أهدافه ونشأته، واستراتيجية البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المصرفي، وأخيرا تناول أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية.

المبحث الأول

سياسة ضمان الودائع

المطلب الأول: الودائع والعوامل المؤثرة فيها

تعد الوديعة المصرفية النقدية من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك حيث تعتبر بمثابة الوسيط بين أصحاب الفائض المالي الذين يتوجهون إليها لإيداع نقودهم، و بين أصحاب العجز المالي الذين يسعون لم الحصول على قروض واعتمادات من قبل هذه البنوك التي تعتمد عادة في منحها لهذا الائتمان على ودائع عملاءها.

الفرع الأول: مفهوم الوديعة المصرفية وأهميتها

أولاً: مفهوم الوديعة المصرفية

تعتبر الودائع في البنك التجاري المحور الرئيسي الذي تركز عليه كل العمليات المصرفية في البنوك والمؤسسات المالية، فهي تأخذ طبيعة القرض أو يقوم المودع بإقراض مبلغ من المال للبنك إلى أجل محدد وبفائدة محددة تدفع عند الاستحقاق (الريحان، ٢٠٠٣، ص: ٢٣).

ويمكن تعريف الوديعة "على أساس ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف، تتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية وعلى أن تأخذ أحيانا أشكالاً أخرى" (الطاهر، ٢٠٠٧، ص: ٢٥).

وتم تعريف الوديعة على أنها: "اتفاق يدفع المودع بمقتضاه مبلغاً من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع، وينشأ عن تلك الوديعة التزام البنك بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل" (سلطان، ٢٠٠٥، ص: ٢٣١).

وجاء تعريف آخر للوديعة بأنها: "عقد يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط أجر، كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب، وقد تكون الوديعة بعوض إذا ما اتفق على أجر يدفعها المودع إلى المودع اليه ويشترط لحظة انعقاد الوديعة تسليمها للمودع" (شقيير، ٢٠٠٨، ص: ١٠٩).

وعرف قانون البنوك الأردني الوديعة على انها: " مبلغ من النقود يسلمه شخص بأي وسيلة من وسائل الدفع الى شخص آخر الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفقا للشروط المتفق عليها ويكتسب المودع لديه ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها مع التزامه برد مثلها للمودع ويكون الرد بذات العملة المودعة " (قانون البنوك, ٢٠٠٠, مادة ٢/أ).

ونص قانون التجارة الأردني على: " أن المصرف الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغا من النقود يصبح مالكا له ويجب عليه أن يرده بقيمة تعادله دفعة واحدة أو عدة دفعات عند أول طلب من المودع أو بحسب شروط المواعيد أو الأخبار المسبق في العقد " (قانون التجارة, ١٩٦٦, المادة ١١٥/أ).

وهناك من أعطى تعريفاً آخر موسعاً للوديعة حيث عرفها بأنها "تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كان والمودعة لدى المصرف والواجبة التأييد عند الطلب، أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين" (آل علي, ٢٠٠٢, ص: ٢٣٥).

مما سبق يمكن تعريف الوديعة بأنها تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت و المودعة لدى البنك و الواجبة التأييد عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين . و هذا يعني ان هناك أموالا تودع لدى البنوك و لكنها لا تعتبر ودائع مثلالأموال المودعة بالعملة المحلية أو الأجنبية لقاء فتح الاعتمادات المستندية أو إصدار الكفالات المصرفية .

ثانيا: أهمية الوديعة المصرفية

تعد الودائع النقدية المصرفية المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية , فهي تشكل الجزء الأكبر من مجموع مطلوبات البنوك, وأكثر مصادر الأموال خصوبة وأقلها تكلفة, لما لها من أهمية في تغذية البنوك بالأموال اللازمة لمباشرة العديد من الأنشطة المصرفية مثل منح القروض والائتمان وفتح الاعتمادات المستندية لمختلف الجهات المستفيدة وتمويل الأنشطة الاقتصادية. لذلك تسعى البنوك الى تنمية هذه الودائع بشتى الطرق والوسائل, وتكون مستعدة لدفع أي تكلفة في هذه الودائع طالما انها تحقق لها ربحا أكبر من تكلفتها(الشمري, ٢٠١٦, ص: ٤١٢).

وتعتبر الودائع من حيث الكم أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى ثقة الجمهور في البنك والركيزة الأساسية لتحديد مدى قدرته للتجاوب مع متطلبات العملاء وتلبية احتياجاتهم المتنوعة والمتجددة.

كما ان وجود الودائع يضمن توفر مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات دون حاجة البنوك للإقراض الخارجي, وكذلك استخدام الودائع كأداة لتسوية المعاملات بما ييسر تداول المبالغ الكبيرة عن طريق حسابات البنوك وتجنبيها مخاطر نقل النقود(عبدالسادة وآخرون, ٢٠٠٨, ص:١٢٢) .

الفرع الثاني : أنواع الودائع والعوامل المؤثرة في استقرارها:

أولاً: أنواع الودائع

تتنوع الودائع المصرفية وتختلف بدرجة سيولتها وتسويقها ونسب الفوائد المدفوعة عليها, وذلك بسبب التطورات المستمرة التي يواكبها العمل المصرفي والخدمات المصرفية وظهور أنواع جديدة من المؤسسات المالية التي أصبحت تقبل الودائع وتتعامل بالشيكات , ورفع القيود عن الفائدة على الحسابات الجارية.

وتنقسم الودائع المصرفية من حيث تاريخ استردادها إلى ما يلي:

١. الودائع الجارية (تحت الطلب)

هي تلك الودائع التي يودعها الأفراد و الهيئات لدى البنوك بحيث يمكن سحبها في أي وقت يشاءون دون إخطار سابق منهم سواء نقداً أو عن طريق الشيكات أو التحويلات المصرفية, ولا تستحق أية أرباح ولا تتحمل أية خسارة, ويلتزم البنك بدفع الرصيد كاملاً للمتعامل عند طلبه حيث انها تمثل الأرصدة الكاملة لأصحابها(رمضان وجودة, ٢٠٠٩, ص:٥٧).

ويحتفظ الناس عادة بهذا النوع من الودائع إما لعدم رغبتهم بالفوائد , او لبقاء هذه الوديعة تحت تصرفهم في أي وقت لتنفيذ العمليات اليومية او مواجهة الظروف الطارئة. وعادة ما تشكل هذه الودائع نسبة كبيرة من الأموال المودعة في البنك التجاري, وبما أنها عرضة للسحب في أي وقت فان ذلك يتطلب من البنك دراسة جيدة لطبيعة هذه الودائع وتحديد النسبة التي يمكن توظيفها منها.

٢. ودائع التوفير

تتمثل ودائع التوفير (Deposits Saving) باتفاق بين البنك والذبون يودع بموجبه الذبون مبلغا من النقود لدى البنك مقابل حصوله على فائدة ، على ان يكون للذبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه (العكيلي, ٢٠٠٧, ص:٣٦٨).

٣. ودائع لأجل

الودائع لأجل : " هي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه ايداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينةمنصوص عليها في الاتفاق,ويدفع البنك عليها فائدة حسب أجل الاستحقاق, وعادة لا يجوز سحبها الا في نهاية المدة المتفق عليها, ويلجأ الأفراد الى الإيداع الثابت لأجل بالبنوك, عندما تكون لديهم فائض نقدي لم يتيسر لهم استثماره , حيث تمنح البنوك التجارية فوائد على هذه الودائع تفوق الفوائد التي تمنحها على ودائع التوفير " (عبدالله والطراد, ٢٠٠٦, ص:١٥١).

ويمكن ربط هذه الودائع لمدة شهر, ٣ أشهر, ٦ أشهر, ٩ أشهر, سنة ويجوز الاتفاق على مدد أخرى, وتدفع على هذا النوع من الودائع أسعار فائدة أعلى من الفائدة التي تدفع على الأنواع الأخرى من الودائع, ولا يمنح البنك دفاتر شيكات على هذا النوع من الودائع.

وهذا النوع من الودائع أكثر استقرارا من الأنواع الأخرى حيث أن عامل الثبات فيها مرتفع.

٤. الودائع بإشعار (إخطار) مسبق :

وهي ودائع يمكن السحب منها وفقا لإشعار مسبق من العميل, وتحدد مدة الإخطار عند فتح الحساب, ويتم فتح الحساب من تاريخ الإيداع, وهذه الودائع ليس بالضرورة أن تكون محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند إيداعها موعدا لسحبها ويحق له ان يضيف إليها اية مبالغ في أي وقت ويحق له السحب متى شاء شريطة إعلام البنك بذلك قبل مدة يتم الاتفاق عليها مسبقا (العلي, ٢٠١٣, ص:٧١).

ولا يصدر البنك للعميل دفاتر شيكات على هذا النوع من الودائع, كما أن أسعار الفائدة عليها تكون أعلى من أسعار الفائدة على ودائع التوفير وأقل من أسعار الفائدة على الودائع لأجل, وينظر البنك الى هذا النوع من الودائع على أنه موارد مستقرة قابلة للتوظيف بما يحقق أكبر

قدر ممكن من الأرباح, ويستجيب لطلب المودعين بسحبها حرصا على سمعته وثقة الجمهور فيه وذلك دون انقضاء فترة الأخطار المتفق عليها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جذب واستقرار الودائع على مستوى الجهاز المصرفي:

تتأثر عملية جذب الودائع بعدة عوامل أهمها ما يأتي:

١. السمات المادية والشخصية للمصرف :

إذ يفضل بعض الأفراد التعامل مع المصارف التي تعمل في الأحياء الراقية وذات السمعة الحسنة والتي تواكب التطورات التي تحدث في العالم سواء أكان ذلك متعلقا ببنائية المصرف ام بالأجهزة والحاسبات الآلية التي يستخدمها المصرف ، ام بكفاءة أداء الموظفين ورحابة صدرهم تجاه الزبون فكلما تزايدت هذه السمات استطاع المصرف ان يستقطب اكبر عدد ممكن من الزبائن(الصيرفي, ٢٠١٦, ص: ١٤٩).

٢. سعر الفائدة وتقديم مزايا جديدة ومبتكرة ومجزية للمودعين :

ان العلاقة بين سعر الفائدة الذي يعرضه البنك على المودعين وحجم الودائع علاقة طردية, وزيادة سعر الفائدة تحفز على العملاء علنا لإيداع ومن ثم تزيد الودائع والعكس صحيح . حيث تلجأ البنوك كجزء من استراتيجيتها إلى تعديل هيكل أسعار الفائدة لديها ولو بشكل طفيف لتكون قادرة على مواجهة المنافسة, أو أن تستحدث نظم إيداع جديدة مثل : الميزة التأمينية للودائع ، أو ربط العائد على الودائع بأرباح البنك، أو تيسير أنظمة الياصيب المجزية لاستقطاب الودائع (الزبيدي, ٢٠١١, ص: ١٤٣) .

٣. تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية

سواء عند فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير, أو عند الإيداع في الحساب أو عند السحب منه ، وفي إطار التسويق المصرفي, نجد إن البنوك تهتم كثيرا في الترويج لخدماتها ، كما تعير اهتماما للعلاقات العامة ، والاهتمام بالزبائن باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق ، كما تهتم البنوك بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم افضل الخدمات لجمهور الزبائن (بو عبدلي, ٢٠٠٦, ص: ٤٧-٤٩):

٤. موقع المصرف

للموقع تأثير على قدرة المصرف في جذب الودائع بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى آخر وازدياد حركة المرور, وهذا ما جعل البنوك تسعى الى أفضل المواقع وذلك لتسهيل وصول المودعين اليها, وكذلك تسعى الى التفرع وزيادة عدد المواقع لتقديم خدماتها والوصول الى العملاء في جميع المواقع الجغرافية. فالمقترض قد لا يهتم بموقع المصرف, أي إنه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض, ولكن المودع قد يهتم كثيرا بموقع المصرف بقدر ما يهتم قربه منه , ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب(الصيرفي, ٢٠١٦, ص: ١٤٩).

٥. عراقية المصرف وشهرته

تؤثر شهرة المصرف وسمعته والتقنيات المستخدمة لديه بشكل كبير على قدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين, حيث يميل المتعاملون إلى المصارف ذات المسموعات التجارية الجيدة, فالمصارف التي تؤسس في منطقة ما تخلو من المصارف قبلها , تستطيع إنشاء علاقات مميزة مع زبائنها وتحافظ عليها , وتحتل مركزا متماز به على المصارف الجديدة التي ستجد صعوبة في تكوين مثل تلك العلاقات (Akhtar, etal , ٢٠١١, p: ١٣٠).

٦. السياسات الرئيسية وقوة المركز المالي للمركز :

كلما كانت السياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى التي يمارسها المصرف سليمة وصائبة , كلما دل ذلك على كفاءة ومهارة الإدارة , فالمصرف الذي يتمتع بسيولة جيدة في الأوقات العصيبة , تكون سمعته بين الجمهور جيدة , وهو والحالة هذه يستطيع اجتذاب الزبائن المحتملين , ويزيد من ولاء الزبائن القائمين , فالثقة عامل مهم لنجاح المصرف وكذلك سمعة ومكانة المصرف المالية والاعتبارية(آل شبيب, ٢٠١٢, ص: ٦٠) .

٧. البدائل المنافسة للودائع

هناك بعض البدائل التي تنافس الودائع المصرفية من حيث أدائها للوظيفة الأساسية للودائع كمخزن للقيمة, وتتمثل هذه البدائل بالأوراق المالية مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة العامة حيث تتماز هذه الأوراق بسرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في

قواعد القانون المدني، كما أن العرف يوفر لها قدر كبير من الضمان وإضفاء درجة من الثقة عليها) (حشيش، ٢٠٠٤، ص: ١٤٨). فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الأوراق المالية ومقدار عرض الودائع، فارتفاع سعر الفائدة على السندات مثلاً يؤدي الى تحويل العملاء جزءاً من مدخراتهم لدى البنوك إلى شراء هذه السندات وبالتالي انخفاض عرض الودائع .

٨. إدراك الجمهور والمؤسسات بأهمية التعامل مع النظام المصرفي (نمو الوعي المصرفي):

حيث يشير الوعي المصرفي الى اعتياد الأفراد والقطاعات على إيداع أرصدهم النقدية في البنوك والاعتماد على الشيكات والبطاقات والخدمات الالكترونية في معاملاتهم التجارية، حيث تدل الإحصائيات والبيانات ان الاهتمام بالأنظمة المصرفية ، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة المصرفية أو العادة المصرفية شائعة، تميل أنظمتها المصرفية الى النمو والازدهار(الزبيدي، ٢٠١١، مرجع سابق، ص: ١٤٧) .

٩. الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي :

كلما كان الوضع السياسي والاقتصادي مستقراً سيؤدي الى زيادة ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، وزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف ، حيث تحتاج المصارف لكي تنمو وتزدهر إلى بيئة مستقرة ، ودليل ذلك إقبال الكثير من المودعين على التعامل مع مصارف دول أوروبا مثل المصارف السويسرية والانكليزية(الشمري، ٢٠١٦، مرجع سابق، ص: ٤١٠). حيث نلاحظ انه خلال الأزمات السياسية تزامم الأفراد والمؤسسات على سحب ودائعهم من البنوك.

وعلى الرغم من صعوبة الظروف المحيطة بالأردن على كافة الأصعدة الا انه لا يمكن تجاهل الاستقرار السياسي الذي ساعد على تعزيز الاستقرار في المناحي الأخرى وتعزيز أركان الاستقرار الاقتصادي المرتبط بالاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسات النقدية والمالية (الحصيفة(البنك المركزي، ٢٠١٢، ص: ١٤)

ثالثاً : العوامل المؤثرة على عدم استقرار الودائع

توجد عدة عوامل تؤثر في تقلب الودائع وعدم استقرارها ، ويقصد بتقلب الودائع ، هي تلك الودائع التي تخضع لعمليات السحب والإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة ، سواء أكان على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل . ويطلق عليها معدل دوران الودائع, ومن أهم هذه العوامل هي :

١- المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع :

تعد المنافسة بين المصارف على الودائع الادخارية من أهم العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى البنك الواحد, وذلك لأن طبيعة هذه الودائع مستقرة نوعاً ما, وعادة تستخدم البنوك سياسة المنافسة السعرية لجذب الودائع من خلال دفع فائدة على الودائع الجارية, وعادة ما يمنع البنك المركزي هذه المنافسة وذلك للحد من تكلفة الأموال وهجرتها من المدن الصغيرة والنائية وللحد من المنافسة الهدامة بين البنوك(شمام, ٢٠٠٥, ص:٢٥).

٢ - التقلبات الموسمية :

تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية ، خاصة المصارف التي تتركز فروعها في مناطق يعتمد نشاطها على قطاع واحد, أو مجالات محدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد, أو المناطق التي تعتمد على صناعة واحدة أو مجموعة صناعات مترابطة موسمياً, إذ يلاحظ انه مع بداية الشروع لإنتاج سلعة موسمية معينة كالقمح مثلاً فإن الطلب على سحب الودائع من المصرف سيزداد وطلبات الاقتراض من المصرف ستزداد أيضاً إذا لم تكفي أموال الودائع لسد متطلبات العملة الإنتاجية ، ويحدث العكس أي بعد ان تتحقق عوائد الإنتاج تزداد الودائع لدى المصرف وتقل الحاجة إلى الاقتراض منه (آل علي، ٢٠٠٢، ص١٤٦) .

٣- التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية :

تتغير الودائع كذلك في فترات الانتعاش والركود ، ويكاد نمط تبدلها يماثل التقلبات الموسمية ، كما أن البنك المركزي يستطيع التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية بصورة مباشرة ، فهو يستطيع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، أو يقرض أو يعيد خصم الأوراق التجارية لصالح المصارف ، أو يشتري الدين العام من الجمهور ، أو من المصارف مباشرة ، إضافة لفرضه قيود متعددة على أنواع معينة من القروض والاستثمارات ،

وبذلك يستطيع معاكسة التقلبات الاقتصادية ، وبعبارة أخرى فإنه يحرر الاحتياطات النقدية وقت الكساد ، ويفرض عليها القيود عند بلوغ الانتعاش الحدود العليا أو عند حصول التضخم(آل علي، ٢٠٠٢، ص:١٤٦) .

٤- العوامل الديمغرافية والاجتماعية

ترتبط ودائع المصرف الواحد والنظام المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يعمل فيها ومستوى ثروتهم، وهناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة، وتتبع الودائع لدرجة ملحوظة بسبب هجرة السكان من منطقة لأخرى، فهي تتجه حيث يتوجه السكان ، كما أن ازدهار مناطق معينة في الأمد الطويل من حيث استغلال الثروات الطبيعية وقيام منشآت أعمال جديدة يستدعي جذب الأموال إذا كانت الودائع لا تكفي لسد حاجات التطور السريع، وتتصف هذه التقلبات بالبطء وباستطاعة المصرف مراقبتها وتقليص عملياته في المناطق المتدهورة مقابل زيادتها في المناطق الجديدة (عجمية والليثي، ٢٠٠٦، ص: ٢٠٦) .

٥- نشاطات الحكومة في المنطقة

تزداد الودائع في البنوك التي عمل في المناطق التي توجد فيها دوائر الحكومة وأجهزتها وتتوسع فيها نشاطات الحكومة ويرتفع فيها حجم الإنفاق العام، وفي المقابل تقل الودائع في البنوك التي تعمل المناطق أو المحافظات التي تقل فيها نشاطات الحكومة، وينخفض فيها حجم الإنفاق العام(جلدة، ٢٠١١، ص:٢١٢).

المطلب الثاني: مفهوم نظام ضمان الودائع، نشأته، وأهدافه

أولاً: مفهوم نظام ضمان الودائع

يعتبر نظام ضمان الودائع و حماية المودعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ السنوات القليلة الماضية و حتى الوقت الراهن.

ضمان الودائع هو آلية تضمن للمودعين الحصول على تعويض عن ودائعهم لدى مؤسسة مصرفية في حالات عجز هذه الأخيرة عن ذلك لكن في حدود سقف محدد مسبقاً(زاید والعبيدي، ٢٠١٥، ص:٦).

وينصرف مفهوم نظام ضمان الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات المصارف المشتركة في صندوق ضمان الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر المصرف المودعة تلك الودائع لديه ويصبح في حالة عسر مالي أو توقف عن الدفع، ويمول هذا الصندوق بموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم المصارف بسدادها، وغالباً ما تكون المساهمات كنسبة من حجم ودائع المصرف(بريش، ٢٠٠٤، ص:٩٢).

وتتلخص فكرة التأمين على الودائع في أن يقوم كل بنك تجاري بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى جهة معينة ينشئها البنك المركزي أو يشارك في إدارتها، وفي حالة تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها تتولى هذه الجهة رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.(عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص:٧٩).

مما سبق نلاحظ بأن المفهوم الأساسي لنظام التأمين على الودائع المصرفية يركز على حماية صغار المودعين بالعملة المحلية للدولة من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع من خلال مساهمة البنوك المنتسبة الى النظام في صندوق تأمين الودائع الذي يمول بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم تلك البنوك بسدادها.

ثانياً: نشأة نظام ضمان الودائع

تعود البدايات الأولى للتأمين على الودائع إلى عام ١٨٢٩م حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية نظام لضمان الودائع المصرفية (زايد والعبيدي, ٢٠١٥, مرجع سابق, ص:٤), وفي عام ١٩٢٤م أنشأت شيكوسلوفاكيا صندوقين أحدهما صندوق الضمان الخاص لتقديم المساعدة للبنوك لاستعادة خسائرها المالية, وصندوق الضمان العام لتشجيع الادخار وزيادة سلامة الودائع, وتم إدارة الصندوقين من قبل وزارة المالية (رشيد, ٢٠٠٧, ص:٢), وخلال فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) على إثر الانهيار الإقتصادي الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية, وتعرش العديد من البنوك وإفلاسها بحيث تقلص عددها من ٢٥ ألف بنك إلى أقل من ١٥ ألف بنك و إزاء هذا الفشل الذريع للبنوك تأسست في عام ١٩٣٤ مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) وقد تم تطوير هذا النظام أكثر من مرة في ضوء الأزمات المصرفية التي عرفها النظام المصرفي الأمريكي (Mathias le, ٢٠١٣, p: ٦).

وفي عام ١٩٦٠م قامت تركيا بإنشاء صندوق تصفية البنوك , وظهرت فكرة إنشاء مؤسسة لضمان الودائع في لبنان ١٩٦٤ إثر توقف ثلاثة بنوك عن الدفع, إلا أنه بظهور أزمة بنك أنترا في عام ١٩٦٦ تم إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع وبدأت العمل في عام ١٩٦٧ وتدار هذه المؤسسة الحكومية من طرف مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء أربعة منهم يمثلون البنوك وثلاثة تعينهم الحكومة (زايد والعبيدي, ٢٠١٥, مرجع سابق, ص:٤), حيث تعتبر لبنان أول دولة عربية تتبنى إنشاء مؤسسة ضمان الودائع.

أما في ألمانيا وبسبب توقف بنك هيرشتات (Herstatt) عن الدفع عام ١٩٧٤م مما أحدث ارتباكاً في النظام المصرفي الألماني, وترتب عن انهيار هذا البنك تعويض المودعين بمبالغ فاقت المائة مليون مارك ألماني, وعلى إثر ذلك أسست جمعية المصارف الألمانية صندوقاً مشتركاً فيما بينها لتعويض مودعي ثلاثة بنوك صغيرة توقفت عن الدفع (الدوري وآخرون , ٢٠٠٦, ص:١٤٧).

وفي عام ١٩٧٩م قامت الحكومة البريطانية بإنشاء المجلس البريطاني لحماية الودائع المصرفية, ويقوم النظام بتغطية ودائع الأفراد والمؤسسات ولا يغطي ودائع البنوك, ويمول النظام عن طريق إشتراكات المؤسسات المالية المشتركة في النظام, ويغطي النظام تعويض الودائع بالجنيه الإسترليني

فقط . وفي عام ١٩٨٠م أنشأت إيطاليا وفرنسا نظام حماية المودعين بعد انهيار البنك السعودي الفرنسي(زايد والعبيدي, ٢٠١٥, ص:٤).

وفي عام ١٩٩٣م قامت البحرين بإنشاء مجلس حماية الودائع, تلتها سلطنة عمان بإنشاء نظام تأمين الودائع عام ١٩٩٣م, والجزائر عام ١٩٩٥م حيث أنشأت شركة ضمان الودائع المصرفية, والسودان عام ٢٠٠٠م(الزدجالي, ٢٠١٢, ص:٨).

أما في الأردن فقد تم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع عام ٢٠٠٠م بهدف حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها, وذلك تشجيعا للادخار وتعزيزا للثقة بالجهاز المصرفي الأردني(مؤسسة ضمان الودائع, ٢٠١٦, ص:٢٩).

يلاحظ الباحث من خلال عرض مختلف التجارب السابقة لأنظمة التأمين على الودائع أن أغلب هذه الأنظمة أسست في الستينيات والسبعينيات، وعادة بعد حدوث أزمة مصرفية وفي كل الحالات تقريبا كان إنشاء نظام التأمين على الودائع جزءا من مجموعة إصلاحات أجريت على النظام المصرفي, كما يلاحظ الباحث حداثة تأسيس هذه الأنظمة في معظم الدول العربية ومنها الأردن.

ثالثا: أهداف ضمان الودائع

يهدف ضمان الودائع إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. حماية مودعي المصارف الخاصة وذلك لعدم وجود ضمانات كافية في حال إفلاسها او تعثرها على عكس المصارف العامة (الحكومية) التي يكون لها ضمانات وان كانت ضعيفة وغير كافية وهي مساعدة الدولة في حال تعرضها لأحد المخاطر او الأزمات (ناجي , ٢٠١٦ , ص:١٠٢).

٢. زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل، ولهذا فإن الهدف من تأمين الودائع هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي, وبالتالي الحد من المشاكل الاقتصادية التي تنتج عن إفسار البنوك أو تفاديها, ومن ثم تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات, حيث تقوم البنوك بدور رئيسي في الوساطة المالية، ونتيجة لكون الودائع المصرفية قصيرة الأجل، ومن الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية(بريش, ٢٠٠٤ , مرجع سابق, ص:٩٢).

٣. زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلاً عما يكفله من المساواة في المنافسة بين البنوك على مختلف أحجامها، ففي حالة غياب هذا النظام تعتبر البنوك الكبيرة هي الأكثر أماناً عن البنوك الصغيرة، والبنوك الأجنبية في بعض الدول النامية قد تعد أكثر أماناً من البنوك المحلية، وفي ظل وجود نظام تأمين للودائع تقل نسبياً الفروق بين مجموعات البنوك المختلفة لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير، وعليه فإن فكرة ضمان الودائع تنطوي على مغزى تكافلي، فهي تأمين على المؤسسات المالية كما في حالة التأمين على الأفراد وممتلكاتهم إذ أنها تطبيق صرف لعقد التأمين المعروف الذي يقصد به ترميم الأضرار وتعويض الخسائر المالية والعينية للأفراد والمؤسسات (أحمد، ٢٠٠٠، ص ٢٨).

٤. المحافظة على الاستقرار المالي للدولة واستقرار نظام المدفوعات من خلال معالجة وتوقي الأزمات المالية : حيث ان نظام التأمين على الودائع يزيد من قدرة البنوك والمؤسسات المالية وكفاءة أدائها بشكل عام, مما ينعكس في طمأنة المودعين على أموالهم المودعة لدى البنوك, وان هذا الأمان يوفره نظام التأمين على الودائع بالتكامل مع سياسة سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي والأنظمة الرقابية والقانونية وتقديم التسهيلات من البنك المركزي (FSF, ٢٠٠١, P: ١٢).

٥. تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الركود: كون هذا النظام يسهم في زيادة التدفقات النقدية الى الجهاز المصرفي وبالتالي زيادة قدرة البنوك على الدخول في عمليات الاستثمار والإقراض , الأمر الذي يعزز من عملية النمو الاقتصادي (FSF, ٢٠٠١, P: ١٤).

المطلب الثالث: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية

الفرع الأول: نشأة المؤسسة، إدارتها، وأهدافها

جاء تبني نظام ضمان الودائع في الأردن مواكبا للتطورات العالمية على صعيد البناء المؤسسي في القطاع المصرفي، وذلك لتعزيز دور شبكة الحماية المصرفية من اجل تحقيق المحافظة على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

وتم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية بتاريخ ٢٠٠٠/٠٩/١٧ بموجب القانون رقم (٣٣)، والتي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود والاقتراض وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها (قانون مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠٠٠، المادة: ٣).

أولاً: إدارة مؤسسة ضمان الودائع الأردنية

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية كل من (مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠٠٠، مرجع سابق، المادة: ٦):

أ. احد نواب المحافظ / يسميه المحافظ نائبا للرئيس.

ب. أمين عام وزارة المالية.

ج. مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة.

د. المدير العام.

هـ. عضوين يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب محافظ البنك المركزي الأردني لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز إعادة تعيينهما ، ويشترط في هذين العضوين ان لا يكونا من إداريي اي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاه هذه العضوية ، كما يشترط ان يكونا من ذويه الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.

• مهام وصلاحيات مجلس الإدارة

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية(ضمان الودائع, ٢٠٠٠, , المادة:٧):

١. وضع السياسة العامة للمؤسسة.
 ٢. إقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة .
 ٣. وضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة ووصف وظائفه وتحديد مهامه ومسؤولياته. ٤. إقرار التعليمات التنظيمية والمالية والإدارية التي تتطلبها أعمال المؤسسة.
 ٥. إقرار الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة.
 ٦. الموافقة على التقارير السنوية والحسابات الختامية للمؤسسة.
 ٧. الموافقة على اقتراض المؤسسة.
 ٨. الإشراف على إجراءات تصفية البنك وفق أحكام هذا القانون.
 - ٩- تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات المؤسسة وتحديد أتعابه.
- ثانياً: أهداف مؤسسة ضمان الودائع الأردنية , ومهامها

• أهدافمؤسسة ضمان الودائع الأردنية

تسعى مؤسسة ضمان الودائع الأردنية إلى تحقيق الأهداف التالية(مؤسسة ضمان الودائع الأردنية, ٢٠١٦, مرجع سابق, ص:٢٧):

١. تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين.
٢. المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات.
٣. إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
٤. المساهمة في نشر إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
٥. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

• مهام مؤسسة ضمان الودائع الأردنية

تناط بمؤسسة ضمان الودائع الأردنية المهام والصلاحيات التالية (مؤسسة ضمان الودائع الأردنية, ٢٠١٦, المرجع السابق, ص:٢٩-٣٠):

١. ضمان الودائع وتعويض المودعين:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان(التعويض) للمودعين في حالة تصفية أي بنك يقرر البنك

المركزي تصفيته, بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرهما التمويلية الذاتية بدلا من اللجوء إلى الخزينة ودافعي الضرائب, ويصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

٢. التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة بما فيها البنوك غير الأعضاء, حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية, كما لها كمصف للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

٣. إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفعالية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء, فانه يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على أساس ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها.

٤. متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

تعمل المؤسسة وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها لتتمكن من القيام بدورها كضامن للودائع ومصف للبنوك بالصورة المطلوبة وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية. حيث تمارس الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحيات الرقابة الميدانية حيث يجوز لها تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته, ويضع هذا الفريق تقريرا مشتركا عن نتائج أعماله وتوصياته يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

الفرع الثاني: السمات الرئيسية لنظام ضمان الودائع في الأردن

١. العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة, باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة, واختيارية للبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة. وبلغ عدد البنوك الأعضاء في نهاية عام ٢٠١٧ (٢١) بنكا منها (١٣) بنكا أردنيا, وثمانية فروع لبنوك أجنبية عاملة في الأردن, ويبين الجدول رقم (١) البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع الأردنية.

جدول رقم (١)

البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع الأردنية حتى نهاية عام ٢٠١٧

البنوك الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة	إجمالي الموجودات	الودائع الخاضعة لأحكام القانون
البنوك الأردنية				
البنك العربي	١٩٣٠	٧٤	٩٢٦٣,١	٣٨٥٥,١
بنك الإسكان	١٩٧٣	١١٧	٧١٥٤,١	٣٨٦٦,٦
بنك الاتحاد	١٩٧٨	٤٤	٢٧٣٧,٢	١٢٦٤,٣
البنك الأردني الكويتي	١٩٨٦	٦٣	٢٦٥٠,٥	١٢٣٥,٥
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٦	٢٥١١,٣	١٣٧٣,٦
بنك الأردن	١٩٦٠	٧٣	٢٢٩٥,٤	١١٤٦,٩
بنك المال الأردني	١٩٩٥	١٢	١٨٤٠,٠	٨٠٣,٥
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٧٤	٢١٩٧,٨	٩٩٣,٢
المؤسسة العربية المصرفية	١٩٩٠	٢٧	١١٣٨,٤	٤٦٥,٨
البنك التجاري الأردني	١٩٧٧	٢٨	١٣٢٠,٨	٧٠٨,٢
بنك سوستيه جنرال	١٩٦٥	١٧	١٣٧٧,٢	٨٣٥,٩
بنك الاستثمار العربي	١٩٧٨	١٨	١٧٠٧,٠	٥٩٣,٤
البنك الاستثماري	١٩٨٢	١٢	٩٦٥,٧	٥٠٧,٧
فروع البنوك الأجنبية				
بنك عودة	٢٠٠٤	١٤	٨١٢,٢	٣٨٥,٦
بنك لبنان والمهجر	٢٠٠٣	١٥	٧٧١,٣	٤٤٩,٩
البنك العقاري المصري	١٩٥١	١٤	٣٥٢,٧	١٥٩,٦
بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	٥	٤٧٥,٣	١٥٨,٥
بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٩	٢	٣١٤,٥	١١٩,٧
سيتي بنك	١٩٧٤	٢	٣١٦,٨	١١٩,٩
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٣	١	٢٩٩,٧	٥٠,٩
مصرف الراجحي	١٩٦٣	٢	١٣٣,٩	٠,٣٤

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية (٢٠١٧), التقرير السنوي.

٢. سقف الضمان :

عند إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية, كان الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك عضو يصدر قرارا بتصفيته وبما لا يزيد عن ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) دينار أردني, وفي عام ٢٠١١ تم رفع سقف الضمان بموجب قرار مجلس الوزراء ليصبح ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار اعتبارا من ٢٠١١/٠١/٠١م (مؤسسة ضمان الودائع, ٢٠١٢, ص ٢٢).

٣. نطاق التغطية:

تضمن المؤسسة حاليا المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط, ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

• الودائع المضمونة:

- تضمن المؤسسة كافة الودائع بالدينار الأردني العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما في ذلك:
- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
 - ودائع التوفير.
 - الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
 - شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.
 - حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

• الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

الفرع الثالث: مصادر التمويل والمؤشرات المالية لمؤسسة ضمان الودائع

أولاً: مصادر تمويل الشركة

فيما يتعلق بمصادر تمويل أنظمة الضمان نجد أن معظم قوانين ضمان الودائع المصرفية تحدد مصادر أموال المؤسسة برأس المال الذي عادة ما يتكون من مساهمات أساسية إلزامية تدفعها البنوك التجارية الأعضاء عند تأسيس نظام الضمان بالإضافة إلى مساهمة البنك المركزي ووزراء المالية بجانب الأقساط الدورية أو المساهمات السنوية التي تتقاضها أنظمة الضمان سنوياً نظير الضمان أو الحماية التي تقوم بها علاوة على الأرباح المتأتية من استثمار أموالها وأية أموال تقتريها أنظمة الضمان وفقاً لأحكام قوانينها.

كما هو الحال في الأردن حيث يساهم في رأس مال المؤسسة كل من (مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠١٧، ص: ٧٣):

- الحكومة بمبلغ مليون دينار أردني.

- البنوك الأعضاء : حيث يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) دينار أردني من كل بنك مساهم في المؤسسة.

وتتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي (مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠١٧، المرجع السابق، ص: ٦٥):

١. رسوم الاشتراك: حيث تستوفي المؤسسة رسم اشتراك سنوي من البنك بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك الأعضاء (باستثناء ودائع الحكومة، ودائع ما بين البنوك، والتأمينات النقدية مقابل التسهيلات الممنوحة بضمانها).

٢. عوائد استثمارات أموال المؤسسة.

٣. أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.

٤. أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

وتستثمر أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات .

ثانياً: المؤشرات المالية للمؤسسة

بلغ رأسمال المؤسسة ٣,٣ مليون دينار ساهمت الحكومة بمبلغ مليون دينار, وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة ألف دينار دفعت كرسوم تأسيس غير مستردة من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة, وشهدت الموجودات ارتفاعاً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٣ حتى بلغت ٦٩٤,٣ مليون دينار عام ٢٠١٧, وقد شكلت الاحتياطات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٧ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٦٩٠,٩ مليون دينار مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٦ بنحو ٧٨,٥ مليون دينار (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

المؤشرات المالية لمؤسسة ضمان الودائع للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنة	رأس المال	الموجودات	الاحتياطيات	رسوم الاشتراك السنوية	رصيد محفظة الاستثمار	عوائد الاستثمار
٢٠٠٣	٢,٩	٤٢,٥	٣٩,٥	١١,٥	٤٠,٦	٢,٠
٢٠٠٤	٣,٢	٥٦,٩	٥٣,٦	١٢,١	٥٢,٥	٢,٤
٢٠٠٥	٣,٢	٧٣,٣	٧٠,٠	١٣,٦	٦٧,٩	٣,١
٢٠٠٦	٣,٢	٩٤,٠	٩٠,٨	١٦,٦	٨٧,٥	٤,٨
٢٠٠٧	٣,٣	١١٨,٥	١١٥,٢	١٨,٧	١١٢,٢	٦,٥
٢٠٠٨	٣,٣	١٤٨,٢	١٤٥,٠	٢١,٤	١٤٠,٦	٩,٢
٢٠٠٩	٣,٣	١٨٧,١	١٨٣,٩	٢٧,٦	١٧٨,٤	١٢,٢
٢٠١٠	٣,٣	٢٣٢,٤	٢٢٩,١	٣٢,٣	٢٢٣,٠	١٣,٩
٢٠١١	٣,٣	٢٨١,٨	٢٧٨,٥	٣٥,٦	٢٧٠,٨	١٣,٧
٢٠١٢	٣,٣	٣٣٧,٥	٣٣٤,٢	٣٧,٩	٣٢٥,٢	١٧,٨
٢٠١٣	٣,٣	٣٩٦,٥	٣٩٣,٦	٣٤,٨	٣٨٤,٢	٢٤,٦
٢٠١٤	٣,٣	٤٦٦,٤	٤٦٣,٠	٤١,١	٤٥٣,٨	٢٨,٤
٢٠١٥	٣,٣	٥٤٠,٥	٥٣٧,٢	٤٥,٨	٥٢٨,٠	٢٨,٢
٢٠١٦	٣,٣	٦١٥,٨	٦١٢,٤	٤٩,٣	٥٩٣,٠	٢٦
٢٠١٧	٣,٣	٦٩٤,٣	٦٩٠,٩	٤٨,٩	٦٥٦,٧	٢٩,٦

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية, التقارير السنوية, أعداد مختلفة.

شهدت الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٣) ارتفاعاً تدريجياً في رسوم الاشتراك السنوية حيث ارتفعت من ١١,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٣ حتى بلغت ٣٧,٩ مليون دينار عام ٢٠١٢, ثم انخفضت عام ٢٠١٣ لتبلغ ٣٤,٨ مليون دينار, ثم شهدت ارتفاعاً عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لتبلغ ٤١,١ مليون دينار و ٤٥,٨ مليون دينار على التوالي, وبلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٧ ما مقداره ٤٨,٩ مليون دينار مقابل ٤٩,٣ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠١٦, بانخفاض تبلغ نسبته حوالي ٠,٨% (جدول رقم ٢).

أما موجودات محفظة الاستثمار فقد شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) حيث شهدت الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) معدل نمو بلغ في المتوسط (٢٨,٢%)، ثم شهد معدل نمو محفظ الاستثمارات انخفاضاً تدريجياً حتى بلغ ما نسبته (١٦,٤%) عام ٢٠١٥، وارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ٦٥٦,٧ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٧ مقارنة مع ٥٩٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، وبزيادة مقدارها ٦٣,٧ مليون دينار وبما نسبته ١٠,٧% (جدول رقم ٢)، وقد كان توزيع المحفظة لعام ٢٠١٧ م على النحو التالي (مؤسسة ضمان الودائع، ٢٠١٧):

- سندات حكومية بقيمة ٥٨٧,٧ مليون دينار ونسبة ٨٩,٥% من إجمالي قيمة المحفظة.
 - سندات مؤسسات عامة بقيمة ٥٩,١ مليون دينار ونسبة ٩% من إجمالي قيمة المحفظة.
 - أدوات حكومية بقيمة ٩,٩ مليون دينار ونسبة ١,٥% من إجمالي قيمة المحفظة.
- أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد شهدت نمواً تدريجياً من ٢ مليون دينار عام ٢٠٠٣ حتى بلغت ٢٨,٤ مليون دينار عام ٢٠١٥، وانخفضت عام ٢٠١٦ لتبلغ ٢٦ مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت (٨,٥%)، وفي نهاية عام ٢٠١٧ فقد حققت المؤسسة إيرادات بلغت ٣٠,٧ مليون دينار مقارنة مع ٢٧,٠١ مليون دينار خلال العام ٢٠١٦ م وبارتفاع بلغت نسبته ١٣,٣%.

الفرع الرابع: التطور التاريخي للودائع المضمونة من قبل مؤسسة ضمان الودائع

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها (٤٩٩١,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٣، وشهدت ارتفاعاً تدريجياً منذ عام ٢٠٠٤ حتى بلغت (١٥٠٩٩,٥) مليون دينار عام ٢٠١١، ثم انخفضت عام ٢٠١٢ إلى مبلغ (١٣٧٣٠) مليون دينار، وشهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال الثلاث سنوات اللاحقة حيث بلغت (١٦٣٢٤,٧) مليون دينار و(١٨٠٨١,١) مليون دينار و (١٩٤٨٩,٨) مليون دينار على التوالي، وانخفضت عام ٢٠١٦ لتبلغ (١٩٣١٢,٨) مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت ٠,٩%، وانخفضت إلى (١٩٠٩٤,٢) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٧ وبنسبة انخفاض بلغت ١,١% مقارنة مع عام ٢٠١٦ (جدول رقم ٣)، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٦,٤% من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة لعام ٢٠١٧، وتعود لحوالي ١٨٨٠ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ١٠١٥٦ دينار مقارنة ب

١٨١٨ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ١٠٦٢٥ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٦م (مؤسسة ضمان الودائع, ٢٠١٧, ص:٣٦).

جدول رقم (٣)

ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء والودائع المضمونة من قبل المؤسسة للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٣)

السنة	ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	الودائع المضمونة بالكامل (مليون دينار)	الودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	إجمالي الودائع المضمونة (مليون دينار)	الودائع المضمونة/إجمالي الودائع (%)
٢٠٠٣	٥٢١٣,٨	٧٧٩,٣	٤٢١١,٩	٤٩٩١,٢	٩٥,٧
٢٠٠٤	٥٨٨٥,٣	٨٤١,١	٤٧٤٣,٩	٥٥٨٥,٠	٩٤,٧
٢٠٠٥	٧١٧٣,٠	١١٧٣,٣	٥٦٢١,٩	٦٧٩٥,٢	٩٤,٦
٢٠٠٦	٨٠٠١,٨	١٢٥٤,٢	٦٣١٢,٨	٧٥٦٧,٠	٩٤,٥
٢٠٠٧	٩٠٨١,٣	١٢٨٣,٧	٧٣٠٠,٤	٨٥٨٤,٤	٩٤,٥
٢٠٠٨	١١٥٤٢,٣	١٣٨٠,٧	٩٦٣٦,٥	١١٠١٧,٢	٩٥,٥
٢٠٠٩	١٣٥٥٢,٦	١٤٨٠,٤	١١٣٤٣,٢	١٢٨٢٣,٦	٩٤,٦
٢٠١٠	١٤٧١٥,٢	١٥٠٤,٩	١٢٥٩٣,٢	١٤٠٩٨,٤	٩٥,٨
٢٠١١	١٥٦٨٠,٥	٣٨٥٨,٧	١١٢٤١,٠	١٥٠٩٩,٧	٩٦,٣
٢٠١٢	١٤٣٠٤,٤	٣٧٩١,١	٩٩٣٨,٩	١٣٧٣٠,٠	٩٦,٩
٢٠١٣	١٦٩٨٢,١	٤٠٧٥,٩	١٢٢٤٨,٨	١٦٣٢٤,٧	٩٦,٦
٢٠١٤	١٩٣٠٧,٨	٤٣٤٦,٦	١٣٧٣٤,٥	١٨٠١٨,٤	٩٥,٣
٢٠١٥	٢٠٦٧٦,٠	٤٤٦١,٤	١٥٠٢٨,٤	١٩٤٨٩,٨	٩٤,٣
٢٠١٦	٢٠٢٠٣,٢	٤٧٠٣,٤	١٤٦٠٩,٤	١٩٣١٢,٨	٩٥,٦
٢٠١٧	١٩٨١٦,٩	٤٨٧٨,٩	١٤٢١٥,٢	١٩٠٩٤,٤	٩٦,٨

المصدر: مؤسسة ضمان الودائع الأردنية, التقارير السنوية, أعداد مختلفة.

ويشير الجدول رقم (٣) إلى أن الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون- والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار - قد بلغت ٤٤٦١,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ تعود لحوالي ١٦٧٤,٢ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٥ ديناراً, وفي نهاية عام ٢٠١٦ بلغت ما مقداره ٤٧٠٣,٣ مليون دينار لتشكل ما نسبته ٢٤,٤% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون, تعود لحوالي ١٧٦٥,٧ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٤ ديناراً وقد بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ٩٧%, كما شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته ٢٥,٦% في نهاية عام ٢٠١٧ حيث

بلغت ما مقداره ٤٨٧٨،٩ مليون دينار ، تعود لحوالي ١٨٢٨،٢ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٤ ديناراً ، وقد بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعه بالكامل حوالي ٩٧،٢% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٧ .

كما يشير الجدول رقم(٣) ان الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً فقد بلغت ١٥٠٢٨،٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ ، ثم انخفضت عام ٢٠١٦ لتبلغ ١٤٦٠٩،٤ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٧٥،٦% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود هذه الودائع لحوالي ٥١،٩% ألف مودع يشكلون ما نسبته ٢،٩% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، وبمتوسط وديعة بلغ ٢٨١٣٧٨ دينار مقارن مع ٤٨،٧ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٣٠٨٥٢١ دينار في نهاية عام ٢٠١٥ .

أما في عام ٢٠١٧ فقد بلغت الودائع المضمونة جزئياً فقد بلغت ١٤٢١٥،٢ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٧٤،٤% من إجمالي الودائع الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون ، وتعود هذه الودائع لحوالي ٥١،٧ ألف مودع يشكلون ما نسبته ٢،٨% من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون ، وبمتوسط وديعة بلغ ٢٧٤٩١٩،٠ ديناراً .

أما عن توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء ، فقد استحوذت أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع على ما يقارب ثلثي الودائع بالدينار الأردني وهي: بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الاتحاد، والبنك الأردني الكويتي ووفق النسب التالية على الترتيب : ٢٠،٣% ، ٢٠،٢% ، ٧،٢% ، ٦،٦% ، ٦،٥% في نهاية العام ٢٠١٧ ، مقارنة مع : ١٩،٩% ، ٢٢،١% ، ٧،٩% ، ٦،٢% ، ٦،٢% في نهاية العام ٢٠١٦م (ضمان الودائع ، ٢٠١٧ ، ص:٤٢) .

المبحث الثاني

استقرار الصناعة المصرفية

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار المصرفي ، أهدافه، ومشكلاته

أولاً: مفهوم الاستقرار المصرفي وأهدافه

الاستقرار المصرفي هو " بان تكون القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية، وإذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، بحيث تكون إجمالي الموجودات اصغر من إجمالي الديون، عندها سيكون القطاع المصرفي في عسر مالي(٣: ٢٠١٣، Jokipii , Monnin).

ويهدف الاستقرار المصرفي إلى تحقيق ما يلي:

١. التضخم المنخفض والمستقر

يعتبر التضخم أحد الظواهر الاقتصادية، والتي تعتبر من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي بشكل عام والمؤثرة به، وهو مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، ومن ثم فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى المخاطرة أمر ضروري لا بد من معالجة أسبابه حيث يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية ، أما اذا تجاوز حدوده ووصل إلى معدلات مرتفعة فيعتبر حالة مرضية ومزعجة (بندر، ٢٠١٢، ص:١٩).

٢. النمو الحقيقي المستقر

يعد هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره ، ويمكن رفع النمو الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، مثل تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء نظام الحصص، وهذا ما يجعل الدول التي لها ميزة نسبية من ان تزيد من إنتاجها لتجاوز مستوى الاستهلاك المحلي الى مستوى التصدير للخارج، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل وكذلك زيادة معدل نمو الاستهلاك، وهذا كله يؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم وزيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الدخل العالي والتوظيف وينعكس على الاستقرار المالي والمصرفي (١٧: ٢٠٠٩، Ketkar & Ratha).

ويواجه الاردن تراجعاً في النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الحقيقي، وعجز الموازنة العامة، واختلالات هيكلية في سوق العمل وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، مما يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار المصرفي بشكل خاص.

٣. مؤسسات وأسواق مالية مستقرة

تعمل الأسواق المالية على جمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات سواء كانت هذه المدخرات كبيرة ام صغيرة لتمويل استثمارات كبيرة، وخاصة في المشروعات الضخمة التي تتميز بوفرة الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى ادنى مستوى لتمكين الاقتصاد القومي من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وفي هذه الحالة يجب ان تتوفر في الأسواق المالية الشفافية الكاملة لخلق الثقة لدى جمهور المتعاملين لتحفيزهم لتوجيه مدخراتهم في الاستثمار في الأسهم الخاصة بهذه التشريعات، وهنا يأتي دور المصارف كوسيط لاستخدام الودائع ومدخرات الأفراد للاستثمار مما يخلق نشاط خاص بهذه المصارف في مجال الاستقرار المالي، ومن ثم تعكس الفوائد العالية التي تحققها المصارف في هذا المجال إلى الاستقرار المصرفي وزيادة معدلات نموه وكل ذلك مرتبط باستقرار الأوضاع الاقتصادية للبلاد (الدعي وحبي، ٢٠١٤، ص: ٢٢٢).

٤. أسعار فائدة مستقرة (أدوات السياسة النقدية)

تعد أسعار الفائدة من أهم المؤشرات التي تستخدم لتحليل حركة واتجاه الاقتصاد الكلي والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في أية دولة، عن طريق السياسة النقدية وبوجه أعم يتسم سعر الفائدة بأنه ذو أهمية لسببين هما (Alexander, 1998, p: 10):

السبب الأول : أن معدل الفائدة هو ثمن الحصول على الموارد أو السلعة (رأس المال) ، أي أن سعر الفائدة يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي .
السبب الثاني : يعد التركيبة الأساسية لكل القطاعات ولاسيما المالية والمنتجة للسلع الرأسمالية وكلما كان الثمن أكثر تغيراً كان تأثيره أكثر على الاقتصاد

٥. استقرار سعر صرف

تحاول الدول النامية تثبيت أسعار الفوائد لحماية للمستثمرين الأجانب من مخاطر تقلبات أسعار الصرف. ويعني استقرار سعر الصرف إن تكون العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وتدفقات رأس المال محدودة، ولهذا فإن تدفقات رأس المال هيالتي تؤثر في أسعار الصرف بواسطة سعر الفائدة الذي يعد رابطاً رئيسياً لهذه العلاقة، حيث إن الارتفاع في أسعار الفائدة من شأنه أن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى داخل الدولة، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للعملة المحلية (Brahemat & Dadush, 1995, p: 3)، إلا أنه هناك وجهة نظر مفادها إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملتها من التقلبات، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي، وهذا يخفض عرض النقد الحقيقي ويرفع أسعار الفائدة.

ثانياً: المشكلات الرئيسية التي تهدد الاستقرار المصرفي

هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تواجه البنوك وتكون إحداها أو كلها سبباً في إعاقة البنك أو إفلاسه ومن هذه المشكلات الآتي:

١. مشكلة التعثر الائتماني

ويعرف التعثر الائتماني بأنه " تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ استحقاقها المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في السداد أو عدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه (العريبي، ٢٠٠٧، ص: ٢٨٢).

وتعتبر مشكلة تعثر الائتمان أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، وتعود مشكلة التعثر الائتماني إلى جملة من الأسباب من أهمها (الشمري، ٢٠٠٩، ص: ٢١):

- عدم قدرة مدراء ومسؤولي الائتمان على التحليل الائتماني السليم.
- يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة، وعدم تحقق التوازن بين الربح والمخاطرة.
- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية حيث يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها (سواء بقصد أو غير قصد).

- السماح للعميل المقترض باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة منه، أو السماح له باستعمال التسهيل دفعة واحدة، أو استخدامه في غير الغرض الممنوح لأجله.

٢. مشكلة السيولة

يعتبر موضوع السيولة من أكثر المواضيع أهمية بالنسبة للبنوك بصفة عامة ، على اعتبار أن سمعة البنك ومستقبله مرتبط بالإدارة المثلى لسيولته، فوجود فائض كبير في السيولة يعني ضياع فرص استثمارية هامة بالنسبة للبنك، حيث يفقد أرباحا كان يمكنه تحقيقها من خلال تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحا، كما تقوم بعض البنوك بخلط جميع موارد البنك معا في وعاء واحد ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون بحث مواعيد استحقاقها وأجالها المتباينة، وهذا لا يمثل الأسلوب المناسب لإدارة الموارد، وفي الحالة المعاكسة فإن وجود عجز في السيولة قد يؤدي خسارة جزء من عملائه نتيجة عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته(مشري، ٢٠١٥، ص:٤)

ويرى الباحث بأنه يتوجب على البنك تطبيق قاعدة تناسب الأجل كمدخل لإدارة السيولة، والعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف المختلفة والوسائل التي يمكنه الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف.

٣. مشكلة كفاية رأس المال

كفاية رأس المال أو مثاليته تعني " رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع وبالتالي يقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه ويعتبر معيار كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف "(صالح ورحال ٢٠١١، ص:٣).

وترتبط علاقة الملاءة البنكية بمفهوم كفاية رأس المال بالبنك، حيث كلما كان رأس المال كافيا لمواجهة المخاطر كلما حافظ البنك على ملاءته واستطاع حماية مودعيه بشكل أفضل، وهو ما يعزز ثقة المودعين والدائنين وحتى السلطات الرقابية في قدرة البنك على الصمود أكثر أمام الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها أثناء عمله، فضلا عن حوله دون توجه المودعين إلى سحب أموالهم من البنك (سلطان، ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص:١٩١).

ويرى الباحث إن القضية الأساسية المتعلقة بكفاية رأس المال هي تحديد مستوى رأس المال الذي ينبغي ربطه بالمخاطر الإجمالية من أجل المحافظة على مستوى معين من الملاءة البنكية، وبالتالي تقليل حالات الفشل البنكي والحفاظ على الاستقرار المالي والبنكي.

٤. مخاطر التركيز في أنشطة البنك

تعد مخاطر التركيز في محفظة القروض من أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه إدارة البنوك عند منح القروض، والنتيجة عن تركيز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء، أو نتيجة اهتمام التعامل مع صناعات أو قطاعات اقتصادية معينة، أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة، أو التركيز على مناطق جغرافية محددة (Dullmann & Maschelein, 2006, p:1). فالتوزيع غير المنتظم للقروض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر، في حين أن التنوع الائتماني يؤدي إلى انخفاض هذه المخاطر، ولذلك تقوم البنوك غالباً عند رسم السياسة الإقراضية بتحديد التركيز الائتماني من نواحي متعددة تختلف حسب الزبون الواحد وحجم الموجودات ونوع النشاط والضمانات المقدمة (مامندي، ٢٠١٢، ص: ٢٣١).

وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الرقابية بهذا النوع من المخاطر من خلال تحديد السقف الائتماني للزبون الواحد أو التركيز في نشاط معين، كذلك اهتمت بزيادة رأس المال وتعزيز جودته بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة البنوك على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

٥. مشكلة ظهور الخسائر

ترجع الخسائر في البنوك بشكل عام إلى سوء وعدم كفاءة الإدارة، وذلك من خلال زيادة المصروفات وعدم ضبطها، أو نتيجة عمليات الغش والاختلاس والاحتيال وغيرها، لذلك لا بد من تدخل الجهات الرقابية ومراقبة أداء المديرين الرئيسيين للبنك أو أعضاء مجلس إدارته، كما لا بد من مراجعة الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية مثل عمليات المضاربة بالعملة وغيرها وذلك لمنع مخاطر التدليس ومواجهة ضعف الأداء (جلال، ٢٠١٦).

المطلب الثاني: إستراتيجية البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المصرفي

ان وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي وضمن توفير أنظمة كفؤة ومتطورة يؤدي إلى زيادة قوة النظام المالي على تقديم الخدمات المالية للعملاء بكفاءة عالية وبكلف معقولة وتوسيع نطاق هذه الخدمات مما يعزز درجة الاستقرار المالي في البلد, أما في حالة كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي إلى حدوث الأزمات المالية .

ويعتمد البنك المركزي الأردني إستراتيجية واضحة ورقابة مصرفية فعالة تواكب المعايير الدولية, حيث عمل على مراجعة القوانين والأنظمة التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية من خلال ما يلي:

١. قام البنك المركزي بإنشاء قسم يعني بحماية العملاء حيث أصدر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ تعليمات التعامل مع العملاء بشفافية وعدالة بما يعزز تنافسية القطاع المصرفي, ويساهم في المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي, كما تمكن هذه التعليمات عملاء البنك من فهم خصائص وتكلفة الخدمات والمنتجات المقدمة لهم والمخاطر التي قد تتضمنها, إضافة لنشر الوعي المصرفي لدى كافة فئات المجتمع, وتضمنت هذه التعليمات العديد من المحاور مثل(البنك المركزي الأردني, ٢٠١٢, ص:٣١):

أ. محفظة التجزئة: تنعكس إيجاباً على قدرة العملاء على المقارنة بين المنتجات المختلفة بين البنوك , وكلفة الائتمان , واختيار المنتج الذي يتوافق مع احتياجات العميل طالب الائتمان, حيث اشترطت التعليمات وضوح الإعلانات عن المنتجات المصرفية ووضوح عقود الائتمان, والإفصاح عن سعر الفائدة المعتمد, وحق العملاء بالحصول على نسخة من كافة الوثائق التي تم التوقيع عليها.

ب. حددت التعليمات حدوداً قصوى لبعض العمولات والرسوم المستوفاة حيث تحمي العملاء من إمكانية المبالغة في هذه الرسوم والعمولات.

ج. ولتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي , ألزمت التعليمات البنوك بإنشاء وحدة مستقلة لمعالجة شكاوى العملاء, ووضع إجراءات عمل واضحة للتعامل مع هذه الشكاوى من قبل هذه الوحدة.

٢. قام البنك المركزي الأردني بتأسيس دائرة الاستقرار المالي عام ٢٠١٣، والتي تناط بها مهمة تحديد وتقييم ضبط المخاطر النظامية، وذلك من خلال تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي على المستوى الكلي وتعزيز قدرة تحمل النظام المالي للصدمات (دائرة الاستقرار المالي، ٢٠١٣، ص:٩).

٣. بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة ومواكبة أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، فقد تم تشكيل لجنة عليا ولجنة فنية لوضع إطار شامل وفعال لإدارة الأزمات المصرفية للعمل على معالجتها والتقليل من آثارها على الاستقرار المالي في حال حدوثها (دائرة الاستقرار المالي، ٢٠١٣، مرجع سابق، ص:١٠).

٤. قام البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٤/٠٢/٢٠ بالتعميم إلى البنوك المرخصة والشركات المالية بخصوص حظر التعامل بأي شكل من الأشكال مع العملة الافتراضية (Bit coin)، وهي عملة افتراضية ليست قانونية لعدم وجود التزام على أي بنك مركزي أو حكومة في العالم لتبديل قيمتها مقابل نفود صادرة عن هذه الحكومات أو مقابل سلع عالمية متداولة أو مقابل ذهب، ويكتنف التعامل فيها مخاطر عالية تتمثل في تذبذب قيمتها بشكل كبير والمخاطر الجرائم المالية والقرصنة الالكترونية وخطر خسارة قيمتها لعدم وجود أي جهة ضامنة لها أو أصول مقابلها (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٤، تعميم رقم ٢٤٥١/١٥/١/١).

٥. في عام ٢٠١٦ تم منح الموافقة لترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في المملكة (شركة كريف- الأردن) تقوم بخدمة الاستعلام الائتماني، والموافقة على قيام البنوك المرخصة بتزويد الشركة بالمعلومات المتعلقة بالائتمان العائد لعملائهم دون الحصول على الموافقة المسبقة لهؤلاء العملاء "تصريح الاطلاع"، حيث توفر هذه الشركة قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، مما سيساعد هذه الجهات على اتخاذ القرار الائتماني السليم المبني على تقييم دقيق لقدرة العملاء على السداد وتسعير المنتجات المصرفية بناء على مخاطر العملاء، بما يعزز من فعالية إدارة المخاطر لدى البنوك والشركات المالية الأخرى ويحسن من فرص العملاء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل (دائرة الاستقرار المالي، ٢٠١٧، ص:١٩).

٦. أصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٤ تعديلات على تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، وعدم تحميل العملاء الذين سيتم هيكلة أو جدولة تسهيلاتهم أي أعباء إضافية فيما يخص نسب الفوائد المقيدة على

تسهيلاتهم وذلك للمساعدة في إدامة قدرتهم على السداد(البنك المركزي الأردني, تعميم رقم ٢٥١٠/١٠).

٧. اصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٨/٠١/١٧ تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بشركات الصرافة والتي حظرت دخول هذه الشركات في علاقات صيرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية أو مع البنوك الوهمية , والأحكام الواجب مراعاتها عند التعامل مع كافة الحوالات الواردة والصادرة بما فيها الحوالات الالكترونية, وضرورة إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن العمليات المشتبه بها(دائرة الاستقرار المالي, ٢٠١٧, مرجع سابق,ص:٢٢).

٨. أصدر البنك المركزي تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية , وهي: "خطر حدوث خسائر مالية و/أو تشويه سمعة البنك نتيجة لحدوث خلل أو فشل في البنية التحتية التقنية الخاصة به", حيث تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية للتصدي لمحاولات الهجوم الالكتروني بحرفية وتقنية عالية, وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بشكل امن وتحفيزها علنا لاستثمار في مجال الأمن الالكتروني والسيبراني , بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر السيبرانية واختبارات الاختراق وتعزيز ضوابط حماية الأنظمة والشبكات والبرمجيات والأجهزة الشبكية(تعليمات البنك المركزي الأردني رقم ١٩٨٤/١/٢٦, تاريخ ٢٠١٨/٠٢/٠٦).

٩. اصدر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٦ إجراءات الردع لعمليات الاعتداء على البنوك للحفاظ على أمن وسلامة البنوك والعاملين فيها, وتشمل الإجراءات ربط جميع البنوك وفروعها بأجهزة إنذار ضد السرقة مع مركز القيادة والسيطرة والمراكز الأمنية ضمن الاختصاص , وربط كاميرات المراقبة لمداخل ومخارج البنوك(البنك المركزي الأردني, تعميم رقم ٥٤٤٥/٤/١٠).

١٠. إصدار البنك المركزي تعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم(٩) تاريخ ٢٠١٨/٦/٦ والذي يهدف إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نظرة مستقبلية على بيانات تاريخية ومعلومات حالية ومستقبلية عن التعرضات الائتمانية, والذي يتطلب وجود رقابة فاعلة من مجلس إدارة البنك ولجانه والإدارة التنفيذية لتطبيق المعيار الجديد.وتضمنت التعليمات متطلبات محاور(التصنيف والقياس), (الخسارة الائتمانية المتوقعة/التدني), و(محاسبة التحوط) , حيث يمثل المعيار في مضمونه منهجية لإدارة المخاطر في البنوك (دائرة الاستقرار المالي, ٢٠١٧, ص ٢٠).

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الأردني

هناك العديد من مؤشرات السلامة المصرفية التي تتمثل في : مؤشرات السيولة, وكفاية رأس المال, ومؤشرات الرفع المالي, واستقرار المطلوبات(استقرار الودائع), واستقرار الموجودات(استقرار القروض), وهامش أسعار الفائدة, ومؤشرات الربحية(طلفاح, ٢٠٠٥, ص:٦), وتم تحديد مؤشرات السلامة المصرفية في هذه الدراسة بالاعتماد على دراسة Suhal Kusairi et.al (٢٠١٥,) في: الرفع المالي, واستقرار القروض, واستقرار الودائع, وهامش سعر الفائدة, وسيتم تناولها في الفروع التالية:

الفرع الأول: الرفع المالي

يعبر الرفع المالي عن مدى اعتماد البنك على الاقتراض في سد احتياجاته التمويلية, ويعرض الجدول (٤) تطور نسبة الرفع المالي في القطاع المصرفي الأردني خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(٤)

مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي الأردني للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنة	إجمالي الموجودات (مليون)	إجمالي حقوق الملكية (مليون)	إجمالي التسهيلات (مليون)	استقرار القروض (%)	الرفع المالي (%)
٢٠٠٣	١٤١٥٣٠٣٣	١١٧٧٠٦	٤٨١٠٠٦١	٣٤٠٠	١٤٠٢٥
٢٠٠٤	١٦١٣٣٠٤٤	١٥٨٦٠٠٨	٦١٨٩٠٥٠	٣٨٠٠	١٣٠٥٠
٢٠٠٥	١٩٢١٦٠١٣	٢٢١٤٠٠٨	٧٠٩٩٠٨٣	٣٧٠٠	١٤٠٥٠
٢٠٠٦	٢٢٠٩٩٠٨٤	٣١٩٩٠٤	٨٩٤٨٠٧٣	٤٠٠٥	١٤٠٥
٢٠٠٧	٢٤٦٧٠٠٣٥	٣٥٦٦٠٥	١٠٣٩٢٠٠	٤٢٠٠	١٤٠٥
٢٠٠٨	٢٦٦٠٥٠٣٨	٣٨٤٣٠٤	١١٢٧٨٠١	٤٢٠٤	١٤٠٣
٢٠٠٩	٢٨٣٢٠٠٢٠	٤١٥٤٠٤	١١٤٨٠٠٨	٤٠٠٥	١٤٠٧
٢٠١٠	٣٠٥٢١٠٠٣	٤٥٨١٠٥	١٢٢٠٢٠٨	٤٠٠٠	١٥٠٠
٢٠١١	٣٢٧١١٠٨٠	٤٩٣٦٠٩	١٣٣٢١٠٣	٤٠٠٧	١٥٠١
٢٠١٢	٣٤١٦٨٠٧٣	٥٢٢٣٠٥	١٥١٥٥٠٣	٤٤٠٤	١٥٠٣
٢٠١٣	٣٥٠٠٤٠٩٩	٤٦٩٩٠٥	١٤٤٩٦٠٣	٤١٠٤	١٣٠٤
٢٠١٤	٣٦٨٤٧٠٢٧	٤٩٥٢٠٢٢	١٥٠١٣٠٣	٤٠٠٧	١٣٠٤
٢٠١٥	٣٨٣٦٩٠٧٥	٥١٢٥٠٨٤	١٥١٥٧٠٦	٣٩٠٥	١٣٠٤
٢٠١٦	٣٨٠٩٦٠٢٤	٥١٢٧٠٢٩	١٦١٨٤٠٨	٤٢٠٥	١٣٠٥
٢٠١٧	٣٨٧٥٤٠٧٠	٥٢٩٩٠٠٤	١٧٦٤٦٠٦	٤٥٠٥	١٣٠٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

يشير الجدول رقم (٤) ان هذه النسبة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة(٢٠٠٣-٢٠٠٦) حيث ارتفعت من (٨,٥%) عام ٢٠٠٣ حتى بلغت (١٤,٥%) عام ٢٠٠٦, وجاء هذا الارتفاع بسبب النمو المستمر في حقوق المساهمين بنسبة تفوق نسبة نمو الموجودات, واستقرت عام ٢٠٠٧ عند نسبة (١٤,٥%) بسبب النمو التوازن لحقوق الملكية

والموجودات, وشهد عام ٢٠٠٨ انخفاضا في الرافعة المالية حيث انخفضت الى نسبة (١٤,٣%) وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو الموجودات بنسبة (٧,٨٥%) مقارنة مع نمو حقوق المساهمين بنسبة (٧,٧%), وشهدت الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) نموا تدريجيا في الرافعة المالية حيث ارتفعت من (١٤,٧%) عام ٢٠٠٩ حتى بلغت (١٥,٣%) عام ٢٠١٢, وشهد عام ٢٠١٣ انخفاض في الرافعة المالية حيث بلغت (١٣,٤%) وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض حقوق المساهمين بنسبة (١%) حيث انخفضت من ٥,٢ مليار دينار عام ٢٠١٢ الى ٤,٧ مليار دينار عام ٢٠١٣, وبقيت مستقرة عند نسبة (١٣,٤%) عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥, ثم شهدت ارتفاعا عام ٢٠١٦ لتبلغ (١٣,٥%) وارتفعت عام ٢٠١٧ لتبلغ (١٣,٧%) وجاء هذا الارتفاع بسبب نمو حقوق المساهمين بنسبة تفوق نسبة نمو الموجودات, حيث ارتفعت حقوق الملكية من ٥,١ مليار دينار عام ٢٠١٦ الى ٥,٣ مليار دينار عام ٢٠١٧.

مما سبق يرى الباحث أن نسبة الرافعة المالية بقيت طوال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) أعلى بهامش كبير من متطلبات البنك المركزي الأردني والبالغة (٦%) (جمعية البنوك, ٢٠١٣, ص: ٥٥), مما يشير إلى قدرة البنوك التجارية (عينة الدراسة) على مواجهة المخاطر التي قد تعترضها ويشير إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي الأردني.

الفرع الثاني: استقرار القروض

تعتبر القروض المصرفية غاية في الأهمية, حيث أن العائد المتولد عن محفظة القروض يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تنوعت وتعددت مصادر الإيراد الأخرى, وتعتبر القروض الوظيفة الرئيسية للبنك كوسيط مالي في الاقتصاد, وتحتل محفظة القروض موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي, فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنك ويساعده على الاستمرار في النمو والاستقرار (عفانه, ٢٠١٥, ص: ١٢).

وتعتبر محفظة التسهيلات الائتمانية المكون الأكبر لموجودات البنوك, وتعتبر من أهم الوظائف الرئيسية في البنوك التجارية, وتكمن أهميتها في تلك العوائد المرتقبة من فوائدها لما يضمن زيادة ربحية البنك والمحافظة على استمراره وتأدية رسالته وتوسيع نطاقه وتعزيز مركزه المالي بشكل أفضل, كما يعد منح التسهيلات من العوامل المهمة في تطور البنك وزيادة سمعته وانتشاره, حيث تزيد هذه التسهيلات من الميزة التنافسية للبنوك من خلال تقديمها في كافة أشكالها وأنواعها للعملاء (عبد الحميد, ٢٠٠٨, ص: ٣).

ويتطلب منح التسهيلات الائتمانية في البنوك بإتباع سياسة إقراض رشيدة تحدد تشكيلة المحفظة الائتمانية, والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار منح التسهيلات وشروطها ومتابعتها , وتحديد الحجم الإجمالي للإقراض, والضمانات المقبولة من جانب البنك, وتحديد سعر فائدة الإقراض(هندي, ٢٠٠٦, ص: ١٠٠).

وفي هذه الدراسة تم قياس مؤشر استقرار القروض من خلال نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات, حيث يشير الجدول رقم(٥) ان هذه النسبة شكلت في نهاية عام ٢٠٠٣ ما نسبته (٣٤%) من موجودات البنوك , وارتفعت عام ٢٠٠٤ لتبلغ (٣٨%) , ويعود الارتفاع في حصة التسهيلات من إجمالي الموجودات إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الموجودات حيث نمت التسهيلات الائتمانية في نهاية عام ٢٠٠٤ بما نسبته (٢٨,٦%) لتصل إلى ٦,٢ مليار دينار مقارنة مع ٤,٨ مليار دينار عام ٢٠٠٣, وشهد عام ٢٠٠٥ انخفاضا في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات لتبلغ (٣٧%) وجاء هذا الانخفاض بسبب نمو الموجودات بنسبة (١٩%) مقارنة مع نمو التسهيلات بنسبة (١٤,٧%) , ثم شهدت السنوات ٢٠٠٦, ٢٠٠٧, و٢٠٠٨ ارتفاعا في نسبة التسهيلات إلى إجمالي الموجودات حيث بلغت ما نسبته (٤٠,٥%), (٤٢%), و(٤٢,٢%) على التوالي, وفي عام ٢٠٠٩ انخفاضا في هذه النسبة حيث بلغت (٤٠%) , ثم شهدت ارتفاعا في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ حيث بلغت (٤٠,٧%) و(٤٤%) على التوالي , وبسبب انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية من ٥,٢ مليار دينار عام ٢٠١٢ إلى ٤,٧ مليار دينار عام ٢٠١٣ انخفضت نسبة التسهيلات إلى إجمالي الموجودات لتبلغ (٤١,٤%) وتوالى هذا الانخفاض في هذه النسبة عامي ٢٠١٤, و٢٠١٥ حيث بلغت (٤٠,٧%), و(٣٩,٥%) على التوالي, وشهد عام ٢٠١٦ ارتفاعا في هذه النسبة حيث بلغت (٤٢,٥%) وجاء هذا الارتفاع بسبب انخفاض الموجودات من ٣٨,٤ مليار دينار إلى ٣٨,١ مليار دينار, أما عام ٢٠١٧ فقد شهد نموا في قيمة التسهيلات الائتمانية بنسبة (٣,٤%) حيث ارتفعت من ٥,١ مليار دينار عام ٢٠١٦ إلى ٥,٣ مليار دينار عام ٢٠١٧ لتشكل ما نسبته (٤٥,٥%) من إجمالي الموجودات.

مما سبق يرى الباحث بأن محفظة التسهيلات الائتمانية شكلت في المتوسط (٤٠,٦%) من إجمالي الموجودات, كما أنها كانت تنمو في معظم سنوات الدراسة بشكل أكبر من نمو الموجودات مما يدل على استمر التحسن في مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة , كما يدل على تجاوب البنوك مع الطلب على الائتمان .

الفرع الثالث: استقرار الودائع

تعتبر الودائع سواء كانت محلية أم أجنبية بشكل عام من أبرز مصادر التمويل الرئيسية الخارجية للبنك التجاري، وتشكل النسبة الأكبر من مجموع مطلوبات البنوك، وتصنيف هذه الودائع لا يقتصر على قبول البنوك التجارية للودائع الجارية فقط بل يتعداها إلى قبول الودائع الآجلة والتوفير والودائع بإشعار (عبدالباقي، ٢٠١٦، ص: ٨٠). كما أن زيادة نسبة الودائع تعكس قدرة البنوك على الإقراض وتزداد ربحيتها، وبالعكس فإن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على الإقراض مما يعني انخفاض ربحية المصارف مما ينعكس على الاستقرار المالي.

وسيتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع، ويبين الجدول رقم (٥) تطور استقرار الودائع خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

جدول رقم (٥)

مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي الأردني للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

السنة	إجمالي الودائع (مليون)	نسبة نمو الودائع (%)	الودائع الجارية (مليون)	استقرار الودائع (%)	سعر الفائدة على القروض والسلف (%)	سعر الفائدة على الودائع الآجلة (%)	هامش سعر الفائدة (%)
٢٠٠٣	٨٩٤٦	-	٢٣٣٨.٨	٢٩.٢٠	٨.٩٢	٢.٧٥	٦.١٧
٢٠٠٤	١٠٤١٩	١٦.٥	٣٢٤٤.١	٢٧.٣	٧.٥٩	٢.٤٩	٥.١٠
٢٠٠٥	١١٨٨٦	١٤.٠	٣٦٧٤.٤	٣٠.٩	٨.١٠	٣.٥٢	٤.٥٨
٢٠٠٦	١٤٠٦٧	١٨.٣	٣٨٣٥.٤	٢٧.٣	٨.٥٦	٥.١٣	٣.٤٣
٢٠٠٧	١٥٠٢٩	٦.٨	٤٠٠١.٩	٢٦.٧	٨.٨٦	٥.٥٦	٣.٣٠
٢٠٠٨	١٥٩٤٧	٦.٠	٤٥١٢.٠	٢٨.٣	٩.٤٨	٥.٦٦	٣.٨٢
٢٠٠٩	١٧٥٧٥	١٠.٢	٥٣٠٧.٤	٣٠.٢	٩.٠٧	٤.٢٣	٤.٨٤
٢٠١٠	١٩٠٦٩	٨.٥	٥٩٧١.١	٣٠.٠	٩.٠١	٣.٤٠	٥.٦١
٢٠١١	٢٠٤٠٤	٧.٠	٦٨٧٦.٨	٣٣.٧	٨.٦٧	٣.٤٦	٥.٢١
٢٠١٢	٢٤٢٩٧	١٩.١	٧٢٤٠.٥	٢٩.٨	٨.٩٥	٤.١٩	٤.٧٦
٢٠١٣	٢٤٣٦٧	٠.٢٨	٧٢٦١.٣	٢٩.٨	٩.٠٣	٤.٩٧	٤.٠٦
٢٠١٤	٢٦٣٢٢	٨.٠	٧٦٨٦.١	٢٩.٢	٨.٨٤	٤.١١	٤.٧٣
٢٠١٥	٣١٩٠٦	٢١.٢	٨٤١٥.٧	٢٨.٤	٨.٢٤	٣.٠٦	٥.١٨
٢٠١٦	٣١٥٥٠	(٠.١)	٨٨٩٧.١	٢٨.٢	٧.٨٣	٣.٠٤	٤.٧٩
٢٠١٧	٣١٤٥٨	(٣.٠٣)	٩٢١٧.٢	٢٩.٣	٨.٦٤	٣.٨	٤.٨٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة.

يشير الجدول رقم(٥) بأن الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) قد شهدت نموا واضحا في هيكل الودائع الجارية حيث ارتفعت من ٢,٣ مليار عام ٢٠٠٣ الى ٣,٢ مليار دينار عام ٢٠٠٤ مشكلة ما نسبته (٢٧,٣%) من إجمالي الودائع, وارتفعت عام ٢٠٠٥ لتشكل ما نسبته (٣٠,٩%) من إجمالي الودائع, ثم شهد عامي ٢٠٠٦, و٢٠٠٧ تراجعاً في نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع لتبلغ ما نسبته (٢٧,٣%) و(٢٦,٧%) على التوالي, وجاء هذا التراجع في عام ٢٠٠٦ بسبب نمو إجمالي الودائع بنسبة (١٨,٣%) مقارنة مع نمو الودائع الجارية بنسبة (٤,٣%), وارتفعت الودائع الجارية عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٤,٥ مليار دينار مشكلة ما نسبته (٢٨,٣%) من إجمالي الودائع التي بلغت ١٥,٩ مليار دينار بنسبة نمو ٦%, وارتفعت الودائع الجارية عام ٢٠٠٩ لتبلغ ٥,٣ مليار دينار لتشكل ما نسبته (٣٠,٢%) من إجمالي الودائع, الا أنها انخفضت عام ٢٠١٠ لتبلغ (٣٠%), ثم عاودت الارتفاع في نهاية ٢٠١١ لتبلغ (٣٣,٧%) من إجمالي الودائع, وتوالت بالانخفاض التدريجي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٥) لتصل عام ٢٠١٥ ما نسبته (٢٦,٤%) من إجمالي الودائع, ثم عاودت الارتفاع في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لتبلغ ما نسبته (٢٨,٢%) و(٢٩,٣%) على التوالي. وجاء التراجع في نمو إجمالي الودائع في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بسبب إتمام صفقات شراء أسهم بعض البنوك والشركات مثل صفقة البنك العربي و صفقة شراء البوتاس, مما أدى إلى قيام بعض المستثمرين بسحب جزء من ودائعهم لإتمام هذه الصفقات (الاستقرار المالي, ٢٠١٧, ص:٣٤).

ويرى الباحث بأنه باستثناء هذه الأحداث غير المتكررة فإن النمو في الودائع يعتبر طبيعياً مما يدل على استقرار مستوى السيولة في البنوك بشكل عام , ومما يشير الى الاستقرار المصرفي وقدرة البنوك على الاستمرار بنشاطاتها الاستثمارية ويعزز الثقة بهذا القطاع.

الفرع الرابع: هامش سعر الفائدة

يعبر مقياس هامش سعر الفائدة عن الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل, حيث اعتمدت الدراسة الحالية على هذا المقياس. ويشير الجدول رقم ٥ أن أسعار الفائدة على الودائع لأجل قد شهدت ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٨, حيث سجل أعلى ارتفاع عام ٢٠٠٦ وذلك بمقدار ١٦١ نقطة , بينما شهدت انخفاضاً في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حيث بلغت (٤,٢٣%) و(٣,٤٠%) على التوالي , ثم عادت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالارتفاع التدريجي حتى نهاية عام ٢٠١٣ ليصل السعر (٤,٩٧%), ثم عاد بالانخفاض التدريجي خلال الأعوام ٢٠١٤, ٢٠١٥,

و٢٠١٦ ليبلغ (٤,١١%) و(٣,٠٦%) و(٣,٠٤%) على التوالي, وشهد عام ٢٠١٧ ارتفاعا طفيفا ليبلغ (٣,٨%).

أما أسعار الفائدة على القروض والسلف فقد انخفضت من (٨,٩٢%) عام ٢٠٠٣ لتبلغ (٧,٥٩%) عام ٢٠٠٤, وشهدت ارتفاعا منذ عام ٢٠٠٥ إلى نهاية عام ٢٠٠٨ والذي سجل فيه ارتفاعا بمقدار ٦٢ نقطة ليبلغ (٩,٤٨%) وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة الحالية, ثم بدأ السعر بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٩ حتى بلغ (٨,٦٧%) في نهاية عام ٢٠١١, ليعود بعد ذلك بالارتفاع في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ ليبلغ (٨,٩٥%) و(٩,٠٣%) على التوالي, ثم ما ان لبث وعاد الانخفاض خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ ليصل (٧,٨٣%) في نهاية عام ٢٠١٦, وارتفع عام ٢٠١٧ بمقدار ٨١ نقطة ليبلغ (٨,٦٤%) (جدول ٥).

أما هامش سعر الفائدة فقد شهد انخفاضا تدريجيا منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٧, حيث انخفض من (٦,١٧%) عام ٢٠٠٣ ليصل (٣,٣٠%) عام ٢٠٠٧, حيث بلغ متوسط هامش سعر الفائدة في تلك الفترة (٤,٥%) وهو الفرق بين متوسط سعر الفائدة على القروض والسلف والبالغ (٨,٤%) ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لأجلالبالغ (٣,٩%), ليرتفع بعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠١٠ حيث بلغ (٥,٦١%) مسجلا أعلى ارتفاع خلال الفترة بمقدار ١٠٢ نقطة عام ٢٠٠٩, ثم عاد هامش سعر الفائدة بالانخفاض التدريجي منذ بداية عام ٢٠١١ إلى أن بلغ (٤,٧٦%) في نهاية عام ٢٠١٢, وانخفض عام ٢٠١٣ ليبلغ (٤,٠٦%) وجاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع نسبة الفائدة على الودائع لأجل حيث بلغت (٤,٩٧%) في ذلك العام, ثم ارتفع في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ لتبلغ (٤,٧٣%) و(٥,١٨%) على التوالي, ثم تراجعت عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لتبلغ (٤,٧٩%) و(٤,٨٤%) على التوالي (جدول ٥).

ويرى الباحث أن هيكل أسعار الفوائد في السوق الأردني كان ضمن المعدلات المناسبة لأسعار الفوائد, وكانت عاملا مشجعا على الاقتراض الاستثماري والاستهلاكي.

المطلب الرابع: أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية

تعتمد قدرة البنوك في القيام بدوره الهام في الاقتصاد على توافر الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يشجع المودعين على الاستمرار في التعامل معها والاحتفاظ بأرصدهم ومدخراتهم لدى هذه البنوك وعدم التقدم لسحب هذه الأرصدة إلا عند الحاجة.

ولقد رأت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ولجنة بازل أن نظام ضمان الودائع المصمم لحماية المودعين يؤدي إلى زيادة الثقة في النظام المالي، فتم تأسيس الجمعية الدولية لضمان الودائع عام ٢٠٠٢ وهي جمعية تطوعية تضم ٨٠ عضواً ومنتسباً يمثلون أكثر من ٦٥ جهة اختصاص (البيئة الدولية للتأمين، ٢٠١٦).

لذا يتناول هذا المطلب العلاقة بين مؤسسة ضمان الودائع والبنك المركزي والبنوك التجارية، كما تناول الدور الرقابي والعلاجي للمؤسسة:

الفرع الأول: علاقة مؤسسة ضمان الودائع بالبنك المركزي

يقع على عاتق البنك المركزي مهمة المقرض الأخير، فيقوم بإقراض البنك الذي يواجه صعوبات مالية لمساعدته على تجاوز أزمة السيولة بضمان بعض أصوله بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، أما في حال إنشاء نظام ضمان الودائع فإنه يخفف الطلب الواقع على كاهل البنك المركزي، وذلك من خلال قيام أنظمة ضمان الودائع بتعويض المودعين عن ودائعه عند إفلاس البنك ودون طلب ضمانات (جلال، ٢٠١٦، ص: ١٧٣).

مما سبق يرى الباحث أن للبنك المركزي مصلحة أساسية في وجود نظام ضمان الودائع فهو يخفف العبء عنه، ويمنحه فرصة التفرغ لأداء وظائفه الأساسية في رسم السياسة النقدية، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمات المصرفية ومراقبة أعمال البنوك.

الفرع الثاني: علاقة مؤسسة ضمان الودائع بالبنوك التجارية

رغم كل التدابير التي يقوم بها البنك المركزي، فقد تواجه البنوك مشاكل وأزمات مالية مفاجئة، وقد يكون ذلك لأسباب داخلية ناتجة عن سوء إدارة و أداء البنك أو خارجية خارجة عن سيطرته والتي قد تحد من قدرة البنوك في الوفاء بالتزاماتها اتجاه عملاءها، وقد يهدد بحدوث عدم استقرار مالي وقد يكون مؤشراً بتعرض هذه البنوك لعدم الاستقرار و حدوث أزمة

ثقة لدى المودعين, وقد تكون مؤشرا على تعرض النظام المصرفي كاملا لعدم الاستقرار(المصري, ٢٠١٧, ص:٧٨).وتفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات المصرفية فان السلطات المعنية في العديد من الدولقامتبتني الآليات التي تكفل تدعيم البنوك التي تقع في إعسار أو تعثر مالي, من أجل حماية المودعين, ومن أجل المحافظة على سلامة واستقرار النظام المصرفي, ومن بين هذه الآليات نظام ضمان الودائع (الصيفي, ٢٠١٠, ص:٤).

ويعتبر إقامة نظام ضمان الودائع مهما وحيويا لتدعيم ثقة المودعين في الجهاز المصرفي ولزيادة قدرة البنوك على تجميع المدخرات التي سيعاد استخدامها لدعم المجتمع وإقراضه, وهكذا فان نظام الودائع مهم جدا في بث الحيوية في الجهاز المصرفي وبث روح المنافسة فيه حيث ان الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال التي تستخدم في عمليات الاستثمار(Thomas, ٢٠٠٠). كما ان وجود نظام الودائع يعزز استقرار الودائع في البنوك مما يعطيها القوة على توجيه الودائع المستقرة نحو الاستثمارات المدرة للدخل, فارتفاع الوزن النسبي للودائع المستقرة في هيكل الودائع يحقق استقرارا في هيكل الموارد للبنوك التجارية مما يمكنها من التوسع في عمليات الاستثمار المدر للدخل(المعاينة, ٢٠١٨, ص:٢), بعكس الودائع الغير مستقرة التي تتطلب من البنوك احتفاظها بنسب عالية من السيولة النقدية لمواجهة الطلب على هذه الودائع, مما يترتب عليه إضعاف قدرة البنوك على التوسع في عمليات الاستثمار وبالتالي الانعكاس السلبي على عوائد هذه البنوك.

وترى بعض الدراسات ان تأمين الودائع يعتبر حجر الزاوية للعديد من الأنظمة المصرفية لأنه يساعد على حماية المدخرين الصغار, كما يؤثر على قرارات التمويل حيث انه يعطي البنوك حوافز للأخذ بالمخاطرة والدخول في الاستثمارات, مما يدفعها إلى بذل المزيد من الجهد لجذب الودائع لتمويل استثماراتها وتحقيق العوائد مما يدعم النمو المصرفي(Claudia, ٢٠١٣, p:٦).

في حين ترى بعض الدراسات أن التأمين على الودائع قد يكون مصدرا للمخاطر الأخلاقية وبالتالي زيادة المخاطر المصرفية, حيث انها تقود البنوك إلى التصرف دون توخي الحذر التام ويشجعها على اتخاذ مخاطر مفرطة من اهمها مخاطر الائتمان, حيث تدخل البنوك في استثمارات ذات مخاطر عالية لتحقيق أرباح سريعة(Gamza, ٢٠١٤, p:٤٥٥).

مما سبق يرى الباحث بان نظام ضمان الودائع مهما لزيادة ثقة المودعين بالبنوك من خلال اطمئنانهم على استرداد وداائعهم في اي وقت يشاءون, وبالتالي استقرار هذه الودائع في

البنوك مما يعزز دور الوساطة الذي تقوم به البنوك والاستمرار وتنويع خططها الاستثمارية الأمر الذي ينعكس أثره على الاستمرار في النمو والاستقرار المصرفي.

الفرع الثالث : الدور الرقابي والعلاجي للمؤسسة

يتدخل نظام ضمان الودائع لحماية مودعي البنوك في حالة توقف هذه البنوك عن الدفع أو في حالة إفلاسها أو تعرضها للمخاطر والأزمات, لذلك فإن إفلاس البنك يعتبر الشرط الأساسي لتحقيق وتفعيل آلية الضمان(ناجي, ٢٠١٦, ص:١٠٨).

وفي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية يتسع نطاق تدخل صندوق التأمين الفدرالي الأمريكي ليشمل نوع من الرقابة على البنوك, فهو يتدخل عند اكتشافه مؤشر يشك في الوضع المالي للبنك المعني, فيتدخل صندوق الضمان للمساعدة وقد يقوم بتمويل البنك, فهذا التدخل وقائي حيث يمكن لشركة الضمان من مراقبة نسبة السيولة لدى البنك بإخضاعه لعدد من المعايير التي تكفل مكانة مركزه المالي وتوفر السيولة لديه(السامرائي والدوري, ٢٠١٣, ص:١٣٠).

مما سبق نجد بأن دور مؤسسات ضمان الودائع لا يقتصر فقط على تعويض المودعين وانتظار إفلاس البنوك, بل يتعدى دورها إلى التقليل من أخطار الوقوع في الإفلاس. ومن خلال مراجعة الأهداف والواقع العملي لمؤسسة ضمان الودائع الأردنية وجد الباحث بأن هذا الدور الرقابي موجود لدى المؤسسة ولكنه مشروط بموافقة البنك المركزي, وتمارسه من خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية حيث يجوز للمؤسسة تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً يقدمه للبنك المركزي والمؤسسة(ضمان الودائع, ٢٠١٦, ص:٣٠).

الفصل الثالث

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل التعرف على أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٧). وسيتم من خلال هذا المبحث استعراض وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتحديد المتغيرات وكيفية احتساب هذه المتغيرات، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

الفرع الأول: منهج الدراسة

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيقدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أولاً: طرائق جمع البيانات

لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة، تم الاعتماد على المصادر الثانوية والمتمثلة بالتقارير السنوية والإحصائية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن عينة الدراسة، والأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف والمؤسسات المالية والاقتصاد إضافة إلى الكتب والنشرات والدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وذلك للفترة من عام (٢٠٠٣-٢٠١٧).

ثانيا: نماذج الدراسة

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t} \dots\dots\dots(1) DOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

$$DI_{i,t} + \beta_2 LEV_{it} + \beta_3 MIR_{i,t} + U_{i,t} \dots\dots\dots(2) LOA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1$$

حيث أن: Where is

DOA: Ratio of Retail Deposit / Total Asset

استقرار الودائع

LOA: Ratio of Total loan / Total Asset

استقرار القروض

DI: Insured Deposit / Total Deposit

نسبة الودائع المضمونة

LEV : Total Loan/ Total Assets

نسبة الرفع المالي

MIR = (Interest rate on loans – interest rate on Time Deposit)

هامش سعر الفائدة

U_i: المتغير العشوائي

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية المناسبة والمستقاة من برنامج الحزمة الإحصائية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) وفيما يلي عرض لهذه الأساليب :

أ. الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة , حيث تم استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت .

ب. تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار تأثير المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بالاعتماد على الاختبارات الآتية: (F-test) و (R²) والتي تم استخراج بياناتها المالية للفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧) من التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الصادرة عن البنوك المحلية والأجنبية (عينة الدراسة) وعمل التحليل الإحصائي لهذه البيانات .

الفرع الثاني: الاختبارات المستخدمة

أولاً: اختبار ملائمة النموذج

قبل البدء في تطبيق الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار الخطي المتعدد. ولتحديد الاتجاه العام للبيانات والتأكد من أنها موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا تم استخدام قيم المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري كون هذا الاختبار مقياساً مناسباً للتوزيع الطبيعي للبيانات وبالتالي يقود إلى نتائج دقيقة (Anderson, 2012)، كما تم استخدام اختبار الارتباط الخطي المتعدد: Multicollinerity Tests، حسب تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، كما تم استخدام معامل الالتواء واختبار كولمجروف وسميرنوف للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (2003-2017)

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يستخدم نموذج تحليل الانحدار المتعدد عند وجود أكثر من متغير مستقل تؤثر جميعها في الوقت نفسه على المتغير التابع، أي ان المتغيرات المستقلة تفسر مقدار هذا التغير الموجود في المتغير التابع، ويعد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويتضمن الانحدار الخطي المتعدد أثناء تحليل البيانات الجانب الوصفي الذي يهتم بدراسة طرائق تحليل وتلخيص العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، وتعتمد درجة الوصول إلى القرارات الصحيحة باستخدام هذا النوع من التحليل على دقة المعلومات والبيانات المتوفرة وقابليتها للتحليل الصحيح وفق هذا الأسلوب (Gujarati, 2004).

ويهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى معرفة وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة، ويتميز بقدرته على نمذجة العلاقة بين المتغيرات وصياغتها بمعادلة رياضية، الأمر الذي يسمح بالتنبؤ والتخطيط المستقبلي لواقع الظاهرة المدروسة، ويشترط هذا الأسلوب ان تكون المتغيرات المستقلة ذات قيم ثابتة وعدم وقوعها في مشكلة الارتباط الخطي، وان تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، وتجانس تباين المتغيرات التابعة (عطوه، 2002، ص: 123). وكلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

سوف يتطرق هذا المبحث ويستعرض نتائج التحليل الإحصائي لبيانات ونماذج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات, وسيعرض نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة, ويبين نتائج تحليل الانحدار المشترك ويناقش اختبار مدى ملائمة البيانات لنماذج الدراسة, ومن ثم اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل البيانات

أولاً: الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة (استقرار الموجودات, استقرار التسهيلات الائتمانية), والمتغيرات المستقلة (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن وللفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧).

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المقياس	العدد	ادنى قيمة	اكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة الودائع المضمونة	١٥	٩٤,٣٠	٩٦,٩٠	٩٥,٤٤	٠,٨٤
نسبة الرفع المالي	١٥	١٣,٤٠	١٥,٣٠	١٤,٢٠	٠,٦٧
هامش سعر الفائدة	١٥	٣,٣٠	٦,٢١	٤,٦٩	٠,٨٧
نسبة استقرار الودائع	١٥	٢٦,٤٠	٣٣,٧٠	٢٩,٠٩	١,٨٦
نسبة استقرار التسهيلات	١٥	٣٤,٠٠	٤٥,٥٠	٤٠,٦١	٢,٨٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل

يبين الجدول (٦) وصفا لنسبة الودائع المضمونة للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط نسبة الودائع المضمونة (٩٥،٤٤%)، وبانحراف معياري (٠،٨٤%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٩٦،٩٠%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٩٤،٣٠%).

كما يعرض الجدول أعلاه وصفا لنسبة الرفع المالي للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط نسبة الرفع المالي (١٤،٢٠%)، وبانحراف معياري (٠،٦٧%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١٥،٣٠%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (١٣،٤٠%).

كما يعرض الجدول وصفا لنسبة هامش سعر الفائدة للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط نسبة هامش سعر الفائدة (٤،٦٩%)، وبانحراف معياري (٠،٨٧%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٦،٢١%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٣،٣٠%).

كما يبين الجدول (٦) وصفا لنسبة استقرار الودائع للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط نسبة استقرار الودائع (٢٩،٠٩%)، وبانحراف معياري (١،٨٦%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٣٣،٧٠%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٢٦،٤٠%).

كما يعرض الجدول أعلاه وصفا لنسبة استقرار التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، حيث بلغ متوسط نسبة استقرار التسهيلات الائتمانية (٤٠،٦١%)، وبانحراف معياري (٢،٨٤%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (٤٥،٥٠%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٣٤،٠٠%).

وقد مثلت قيم المتوسطات الحسابية التباين بين الحد الأدنى والأعلى المبيين في الجدول رقم (٦) خلال فترة للدراسة، حيث يلاحظ انخفاض قيم الانحرافات المعيارية لهذه المؤشرات بشكل عام وبخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الظروف التي مرت بها الدولة من مفاجآت وطفرات اقتصادية، حيث احتوت هذه الفترة على الأزمة المالية العالمية إضافة إلى ظروف الهجرات القسرية كما حصل في حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣ واثر الحرب في بعض الدول العربية المجاورة واثر ذلك على هذه المتغيرات .

ثالثاً : اختبار ملائمة النموذج

قبل البدء في تطبيق الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة, قام الباحث باجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات:

١. اختبار الارتباط الخطي المتعدد: Multicollinerity Tests

وتشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر, ويعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية, ولهذا تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor, عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها, وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
نسبة الودائع المضمونة	١,٢٧٦
الرفع المالي	١,٠٦٩
هامش سعر الفائدة	١,٢٨٢

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل

يعرض الجدول (٧) نتائج اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (VIF) وتقوم فكرة الاختبار على دراسة علاقة المتغيرات المستقلة فيما بينها بحيث يتم الافتراض بانها علاقات منخفضة, وعندما تكون قيم معامل التضخم تفوق الرقم (١٠) فان ذلك انعكاس لاحتداد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (منيزل, ٢٠٠٠), ومن هنا وباستعراض القيم المبينة في الجدول نجد بأن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ٢ مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

٢. معامل الالتواء واختبار كولمجروف وسميرنوف

ولتأكيد النتيجة السابقة والتحقق من مدى اعتدالية توزيع بيانات تم استخدام معامل الالتواء واختبار كولمجروف وسميرنوف للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، وبين الجدول (٤) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٨)

معامل الالتواء واختبار كولمجروف وسميرنوف (Kolmogorov – Smirnov)

مؤشرات اعتدالية توزيع البيانات			المتغيرات
مستوى الدلالة	اختبار K-S	معامل الالتواء	
٠,٢٠٠	.١٤٥	٠,٣٦	نسبة الودائع المضمونة
٠,١٧٦	.١٨٥	٠,١٠	الرفع المالي
٠,٢٠٠	.١٦٧	٠,٢٢	هامش سعر الفائدة
٠,٢٠٠	.١٤١	٠,٧٩	نسبة استقرار الودائع
٠,٢٠٠	.١٥٢	-٠,٦٠	نسبة استقرار التسهيلات الائتمانية

يبين الجدول (٨) ان قيم معامل الالتواء منخفضة وان اكبر قيمة التواء تم الحصول عليها قد بلغت (٠,٧٩)، وهي قريبة من قيم معاملات الالتواء التي تعكس التواءا طبيعيا والتي تنحصر بين " ١ - ١ " (الفروخ، ٢٠١٠، ص: ١٠٤)، مما يشير إلى اعتدالية توزيع منحنى بيانات المتغيرات وقربه من اعتدالية المنحنى الطبيعي.

كما يبين الجدول قيم مستوى دلالة اختبار كولمجروف وسميرنوف (K-S) الاستدلالي حيث تقوم فكرة هذا الاختبار إلى بحث فرضية تطابق توزيع بيانات متغيرات الدراسة بالتوزيع الطبيعي، فإذا كانت قيم مستوى دلالة الاختبار اكبر (٠,٠٥) يمكن الحكم على قبول هذه الفرضية (منيزل، ٢٠٠٠)، وباستعراض قيم مستوى الدلالة يتبين انها بلغت (٠,٢٠٠) لمؤشر نسبة الودائع المضمونة وبلغت (٠,١٧٦) لمؤشر الرفع المالي، وبلغت (٠,٢٠٠) لمؤشر هامش سعر الفائدة، وبلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,٢٠٠) لمؤشر نسبة استقرار التسهيلات الائتمانية كما بلغت (٠,٢٠٠) لمؤشر نسبة استقرار الودائع، وحيث ان قيمة مستوى الدلالة لجميع المتغيرات كانت اكبر من ٠,٠٥ فهذا يشير إلى قبول فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع بيانات هذه المؤشرات والتوزيع الطبيعي الافتراضي (النظري او المثالي).

ومن خلال نتائج اختبار التباين واختبار كولمجروف وسميرنوف والتي بينت ان أهم شروط تطبيق الانحدار (التوزيع الطبيعي للبيانات والارتباط الخطي المنخفض) متحققة وبالتالي فان تطبيق الانحدار الخطي ممكن.

المطلب الثاني

اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة عرض لاختبار الفرضيات, حيث تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد, وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني.

جدول (٩)

نتائج اختبار نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

المعاملات				مؤشرات النموذج				المتغير المستقل
Sig t	t	SE	β المعياري	Sig f	f	R ²	r	
.003	3,886	.684	.785	0,008	6,68	0,646	0,804	نسبة الودائع المضمونة
.786	0,278	.782	.052					الرفع المالي
.004	-3,642	.665	-.740					هامش سعر الفائدة

الحد الثابت = 204,837 -

يبين الجدول (٩) ان نموذج الانحدار لأثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني كان مقبولاً من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع (0,804), وبالاعتماد على قيمة الدلالة الإحصائية البالغة (0,008).

وتعبر قيمة R² عن قيمة معامل التحديد (او التفسير) المحسوب لنموذج الانحدار المستخدم والتي تعبر عن مقدار التباين او الاختلاف في قيم المتغير التابع الذي يكون منسوباً الى (او

بسبب) المتغير المستقل وعادة ما تدل القيمة الأكبر على قيمة أفضل بحيث ان أعلى قيمة قد تصلها هي الواحد صحيح وقد بلغت هذه القيمة لهذا النموذج على شكل نسبة مئوية (٦٤,٦%)

وباستعراض قيم التأثير للمتغيرات المستقلة يتبين انها بلغت (٠,٧٨٥) لمؤشر نسبة الودائع المضمونة, وبلغت (٠,٠٥٢) لمتغير الرفع المالي, كما بلغت (-٠,٧٤٠) لمتغير هامش سعر الفائدة حيث يلاحظ ان اكبر قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير الودائع المضمونة/إجمالي الودائع وان أدنى قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير هامش سعر الفائدة

وبهذه النتيجة وبالاعتماد على مستوى دلالة f البالغة (٠,٠٠٨) يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي يتم قبول فرضية التأثير بمعنى انه يوجد اثر لسياسة ضمان الودائع (بالمؤشرات الثلاثة مجتمعة) على استقرار الودائع خلال هذه الفترة.

اختبار الفرضيات الفرعية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى :

H_{١٠} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq ٠,٠٥$) لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم قيم معاملات التأثير المعيارية المتضمنة في الجدول الخاص باختبار الفرضية الرئيسية الأولى, وبالاستناد إلى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر نسبة الودائع المضمونة قد بلغت (٠,٧٨٥), أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة الودائع المضمونة يؤدي إلى ٧٨,٥% من التغير في استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني, ولتحديد مدى اهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,٠٠٣) وهي قيمة دالة إحصائياً وتعني قبول قيمة التأثير المشار إليه من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني خلال هذه الفترة.

الفرضية الفرعية الثانية :

H₀₁₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني .

بالاستناد الى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر الرفع المالي قد بلغت (0,052) أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نسبة الرفع المالي يؤدي إلى 0,2% من التغير في استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني ولتحديد مدى أهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0,786) وهي قيمة غير دالة إحصائياً وتعني رفض قيمة التأثير المشار إليها من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة الصفرية ورفض البديلة اي لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني خلال هذه الفترة.

الفرضية الفرعية الثالثة :

H₀₁₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لهامش سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني

بالاستناد الى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر نسبة هامش سعر الفائدة قد بلغت (- 0,740) أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في هامش سعر الفائدة يؤدي إلى - 0,74% من التغير في استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني ولتحديد مدى أهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0,004)

وهي قيمة دالة إحصائية وتعني قبول قيمة التأثير المشار إليها من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني خلال هذه الفترة.

الفرضية الرئيسية الثانية

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني.

جدول (١٠)

نتائج اختبار طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

المعاملات				مؤشرات النموذج				المتغير المستقل
Sig t	t	SE	β المعياري	Sig f	f	R^2	r	
.٢٦٨	١,١٦٦	.٤٨٣	.٢٥٤	٠,٠١٧	٥,٢٤	٠,٥٨٩	٠,٧٦٧	نسبة الودائع المضمونة
.١١٤	١,٧١٦	.٥٥٢	.٣٤٣					الرفع المالي
.٠٦٦	٢,٠٤٣	.٤٧٠	.٤٤٧					هامش سعر الفائدة

الحد الثابت = - ٤٢,٦٣٢

يبين الجدول (١٠) ان نموذج الانحدار لأثر سياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني يعد مقبولاً من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع (٠,٧٦٧), وبمستوى دلالة بلغت (٠,٠١٧).

وتعبر قيمة R^2 عن قيمة معامل التحديد (او التفسير) المحسوب لنموذج الانحدار المستخدم والتي تعبر عن مقدار التباين او الاختلاف في قيم المتغير التابع الذي يكون منسوباً الى (او بسبب) المتغير المستقل وعادة ما تدل القيمة الأكبر على قيمة أفضل بحيث ان أعلى قيمة قد تصلها هي الواحد صحيح وقد بلغت هذه القيمة لهذا النموذج على شكل نسبة مئوية (٥٨,٩%)

وباستعراض قيم التأثير للمتغيرات المستقلة يتبين انها بلغت (٠,٢٥٤) لمؤشر الودائع المضمونة/إجمالي الودائع وبلغت (٠,٣٤٣) لمتغير الرفع المالي كما بلغت (٠,٤٤٧) لمتغير هامش سعر الفائدة حيث يلاحظ ان اكبر قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير هامش سعر الفائدة وان أدنى قيمة تأثير قد اقترنت بمتغير نسبة الودائع المضمونة.

وبهذه النتيجة وبالاعتماد على مستوى دلالة f البالغة (٠,٠١٧) يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول البديلة أي يتم قبول فرضية التأثير بمعنى انه يوجد اثر لسياسة ضمان الودائع (بالمؤشرات الثلاثة) على استقرار القروض خلال هذه الفترة.

اختبار الفرضيات الفرعية المتفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الفرعية الأولى :

H_{01} لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الودائع المضمونة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام قيم معاملات التأثير المعيارية المتضمنة في الجدول الخاص باختبار الفرضية الرئيسية الأولى, وبالاستناد الى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر نسبة الودائع المضمونة قد بلغت (٠,٢٥٤) أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة الودائع المضمونة يؤدي إلى ٢٥,٤% من التغير في استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني, ولتحديد مدى أهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (٠,٢٨٦) وهي قيمة غير دالة إحصائياً وتعني عدم قبول قيمة التأثير المشار إليها من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الودائع المضمونة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني.

الفرضية الفرعية الثانية :

H_{012} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لنسبة الرفع المالي على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني

بالاستناد الى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر الرفع المالي قد بلغت ($0,343$) أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في نسبة الرفع المالي يؤدي إلى ٣٤,٣ % من التغير في استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني, ولتحديد مدى أهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة ($0,114$) وهي قيمة غير دالة إحصائياً وتعني رفض قيمة التأثير المشار إليها من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة الصفرية ورفض البديلة أي لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني خلال هذه الفترة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{013} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لهامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني, وبالاستناد الى جدول اختبار الفرضية الرئيسية والذي يعرض قيم تأثير كل متغير مستقل (مؤشر مالي) من خلال قيمة المعامل β حيث فانه يلاحظ ان قيمة تأثير مؤشر نسبة هامش سعر الفائدة قد بلغت ($0,447$) أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن ١% من التغير في هامش سعر الفائدة يؤدي إلى ٤٤,٧ % من التغير في استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني, ولتحديد مدى أهمية هذا التأثير من قبل هذا المتغير فقد استخدم اختبار t والذي يبين الأهمية الخطية للمعامل (β) الذي تم التوصل إليه حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة ($0,066$) وهي قيمة غير دالة إحصائياً وتعني رفض قيمة التأثير المشار إليها من خلال قيمة β لتأثير المتغير المستقل على التابع.

وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة الصفرية ورفض البديلة أي لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة هامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى بيان أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية, وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها فيما يلي عرض نتائج الدراسة ومن ثم توصياتها:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. وجود أثر لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) على استقرار الودائع. ويمكن تبرير ذلك بأن سياسة ضمان الودائع (بالمؤشرات الثلاثة مجتمعة) لها دور ايجابي في زيادة درجة الثقة بالجهاز المصرفي الأردني, وبالتالي زيادة جذب المزيد من المدخرات في الجهاز المصرفي, ويتوافق ذلك مع دراسة (ميلاد وجمعة, ٢٠١٧).

٢. وجود أثر ايجابي لنسبة الودائع المضمونة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني.

وقد يبرر ذلك أن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية زاد من ثقة المودعين واطمئنانهم بأن ودائعهم بأمان ويمكن استردادها عند الطلب, وبالتالي زيادة حجم الودائع واستقرارها في البنوك, وهذا يتوافق مع ما توصلت له دراسة (Suhail.,et.al., ٢٠١٥).

٣. عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني. ويمكن تبرير ذلك بأن المودعين لا يتأثرون بمؤشر الرفع المالي بخصوص إيداعاتهم في البنوك فهم لديهم الضمان الكافي من مؤسسة ضمان الودائع بخصوص ودائعهم, كما تشير هذه النتيجة إلى عدم وجود شكوك من قبل المودعين حول سلامة الجهاز المصرفي من خلال اطمئنانهم بأن البنوك الأردنية ملتزمة بتعليمات البنك المركزي الأردني في تحقيق متطلبات نسبة الرفع المالي, وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه دراسة (Mathias Le, ٢٠١٣).

٤. وجود اثر سلبينسبة هامش سعر الفائدة على استقرار الودائع في القطاع المصرفي الأردني. ويبرر ذلك بأن ارتفاع هامش سعر الفائدة كان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض مقابل انخفاض أسعار الفائدة على الودائع مما كان سببا في تسرب هذه الودائع

(والتي تعتبر من أهم الودائع المستقرة) خارج القطاع المصرفي, وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Suhail, et.al., ٢٠١٥).
٥. وجود اثر لسياسة ضمان الودائع (نسبة الودائع المضمونة, نسبة الرفع المالي, وهامش سعر الفائدة) مجتمعة على استقرار القروض.
٦. عدم وجود اثر لكل من نسبة الودائع المضمونة, والرفع المالي, وهامش سعر الفائدة على استقرار القروض في القطاع المصرفي الأردني, ويبرر ذلك بان البنوك وجاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Mathias Le, ٢٠١٣).

ثانيا: التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج, فقد تم اقتراح التوصيات التالية:
١. ضرورة الاهتمام بأسعار الفائدة على الودائع التوفير ولأجل للمحافظة على استقرار الودائع وبالتالي استقرار الجهاز المصرفي.
٢. زيادة الاهتمام بالودائع المضمونة, ورفع الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري ليصبح ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) دينار أردني, وتوسيع نطاق التغطية ليشمل الودائع بالعملة الأجنبية, لزيادة ثقة العملاء في البنوك وهدف تحقيق الاستقرار المصرفي.
٣. ضرورة شمول البنوك الإسلامية بعضوية مؤسسة ضمان الودائع وان تكون عضويتها إلزامية بما يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية.
٤. ضرورة تبني تشريعات لنظام ضمان الودائع ذي قوة الزام قانونية تخولها بشكل صريح صلاحية حماية الودائع وتأمينها, وتخولها مراقبة الاستثمارات البنكية, وضرورة مراعاة الخصائص المتباينة للبنوك.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

- ال شبيب, دريد كامل(٢٠١٢), إدارة البنوك المعاصرة, عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- أحمد, عثمان بابكر. "نظام ضمان الودائع لدى المصارف الإسلامية", بحث رقم ٥٤, قسم المصرفية الإسلامية والتمويل, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب, البنك الإسلامي للتنمية, جدة, السعودية, ٢٠٠٠م.
- آل علي, رضا صاحب ابو حمد(٢٠٠٢). إدارة المصارف : مدخل تحليلي كمي معاصر , ط١, عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- بريش, عبد القادر(٢٠٠٤), أهمية و دور نظام ضمان الودائع: إشارة إلى حالة الجزائر, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولاتالاقتصادية-واقع و تحديات, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, الجزائر, ١٤-١٥ ديسمبر.
- بن علي, بن عزوز (٢٠١٠), مداخل مبتكرة لحل مشكلة التعثر المصرفي, نظام حماية الودائع والحوكمة , مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا , (٥) , ص ١٠٧ – ١٢٨.
- بندر, رجا عزيز (٢٠١٢), استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, البنك المركزي العراقي:العراق.
- البنك المركزي(٢٠١٠), التقرير السنوي للاستقرار المالي.
- بو عبدلي, أحلام(٢٠٠٦). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها, عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- البيئة الدولية للتأمين على الودائع(٢٠١٦), معلومات موجزة حول البيئة الدولية لزامني الودائع.
- جلال, محمد أحمد(٢٠١٦), إدارة الأزمات المالية, عمان: دار خالد اللحاني للنشر والتوزيع.

- جلدة, سامر(٢٠١١), البنوك التجارية والتسويق المصرفي, عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- الجنايبي, هيل عجمي وأرسلان, رمزي ياسين, (٢٠٠٩). النقود والمصارف والنظرية النقدية, ط١, عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حشيش, عادل أحمد (٢٠٠٤), أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي, الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- حمد, خلفان عيسى(٢٠١٥), إدارة الاستثمار والمحافظة المالية, عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- الدعمي, عباس وحبي, ميساء (٢٠١٤), دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي, مجلة الإدارة والاقتصاد, ٣(١١), ص ٢١٦-٢٤٥.
- الدوري و آخرون(٢٠٠٦), البنوك المركزية و السياسات النقدية, عمان: دار اليازوري للنشر العلمية للنشر و التوزيع.
- الربيعي, حاكم وراضي, حمد عبدالحسين(٢٠١٨), حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة, عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- رشيد, مصطفى كامل(٢٠٠٧), نظام حماية الودائع المصرفية- دراسة تحليلية-, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, (١٥).
- الرقيبات, غازي(٢٠١٦), أثر معدل الفائدة على حجم التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك التجارية الأردنية للفترة(١٩٨٥-٢٠١٤), مجلة دراسات, الجامعة الاردنية, ٤٣(٢).
- رمضان, وزياد جودة, محفوظ (٢٠٠٩), الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك, ط٣, عمان: دار وائل للنشر.
- الريحان, بكر(٢٠٠٢). أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه, مجلة البنوك في الأردن, ٢١(٩).

- زايد, علي والعبيدي, نهاد عبدالكريم (٢٠١٥), تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, ١٠(٣٣), العراق.
- الزبيدي, حمزة محمود(٢٠١١), إدارة المصارف وإستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان, عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- الزدجالي, حمود بن سنجور(٢٠١٢), نظام تأمين الودائع المصرفية تحت إدارة البنك المركزي العماني, ط١.
- السامرائي, يسرا والدوري, زكريا(٢٠١٣), البنوك المركزية والسياسات النقدية, عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- سلطان, محمد سعيد(٢٠٠٥). إدارة البنوك , الإسكندرية, مصر: دار الجامعة الجديدة.
- شقير, فائق. وآخرون(٢٠٠٨). محاسبة البنوك, ط٣, عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- شمام, عبدالوهاب (٢٠٠٥), الإدارة المالية للبنوك التجارية,
- الشمري, راشد صادق (٢٠٠٩), القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة عينة من المصارف العراقية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, ٢٠(١): العراق.
- الشمري, صادق راشد (٢٠١٦), إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات, عمان: مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.
- الشيخ, فهمي مصطفى (٢٠٠٨), التحليل المالي , ط١ , رام الله , فلسطين .
- صالح, مفتاح وفاطمة, رحال (٢٠١١), كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على ضوء توصيات لجنة بازل, المؤتمر الدولي الأول حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم. جامعة العقيد آكلي.

- الصيرفي, محمد عبدالفتاح(٢٠١٦), إدارة العمليات المصرفية العادية – غير العادية – الالكترونية, ط١, القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- الصيفي, عبدالله علي(٢٠١٠), التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية, مؤتمر التأمين التعاوني- أبعاده وافاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه, الجامعة الأردنية: عمان.
- الطاهر, لطرش(٢٠٠٧) , تقنيات البنوكدراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية, ط٦, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الباقي, إسماعيل إبراهيم(٢٠١٦), إدارة البنوك التجارية, عمان: دار المنهل للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد, عبد المطلب(٢٠٠٢), البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها, الدار الجامعية: جمهورية مصر العربية.
- عبد السادة, ميثاق وآخرون(٢٠٠٨), تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية, مجلة جامعة كربلاء العلمية, ٦(١).
- عبدالحميد, عبدالمطلب(٢٠٠٨), البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها, عين شمس مص: الدار الجامعية.
- عبدالله, خالد أمين, والطراد, إسماعيل, (٢٠٠٦) إدارة العمليات المصرفية والدولية, ط١, دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.
- عجمية , محمد والليثي, محمد علي(٢٠٠٦), التنمية الاقتصادية – مفهومها- نظرياتها- سياساتها, مصر: الدار الجامعية.
- العريبي, نضال(٢٠٠٧), دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, ٢٣(٢), دمشق, سوريا.

- عطوه, محمد(٢٠٠٢), الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق, ط١, المنصورة, مصر: المكتبة العصرية.
- عفانه, محمد كمال(٢٠١٥), إدارة الائتمان المصرفي, عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- العكيلي, عزيز(٢٠٠٧), شرح القانون التجاري, الأوراق التجارية وعمليات البنوك, ج٢, ط١, عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العلي, أسعد حميد(٢٠١٣), إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة الخطر, ط١, بغداد: الذكرة للنشر والتوزيع.
- الفروخ, فيز عبدالرحمن (٢٠١٠), التعلم التنظيمي وأثره في تحسين الأداء الوظيفي, عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- فضلي, عبدالحليم وزريق, كمال(٢٠١٠), أنظمة التأمين على الودائع لمصرفية بين تشجيع التهور المصرفي وضمان استقرار النظام المالي " الواقع والتجربة والدروس المستفادة ", ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية, جامعة الشلف , الجزائر .
- قانون البنوك الأردني رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠, المادة الثانية, فقرة أ.
- قانون التجارة الأردني لسنة ١٩٦٦, المادة ١١٥, فقرة أ.
- مامندي, غازي(٢٠١٢١) , إدارة البنوك, ط١, مطبعة حاج هاشم:اربيل, العراق.
- مشري, فريد (٢٠١٥), الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك دبي الإسلامي أبحاث اقتصادية وإدارية,(١٧),
- المصري, ميسون عبدالوهاب(٢٠١٧), الحماية القانونية للودائع المصرفية في سورية و أنظمة ضمان الودائع, مجلة جامعة البعث, ٣٩(٤٢), دمشق, سوريا.

- المعايطه, وسام عبد الحميد (٢٠١٨): أثر استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٦), مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث, ٤(١), الأردن.
- منيزل, عبدالله(٢٠٠٠), الإحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب باستخدام الرزم الاحصائية spss, ط١, عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ميلاد, عبدالرحمن وعقيل, جمعه(٢٠١٧), دور ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية - دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي-, مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, ١(٩), الجامعة الأسمرية الإسلامية, ليبيا.
- ناجي, هدى محمد(٢٠١٦), مؤسسات ضمان الودائع المصرفية, مجلة المحقق للعلوم القانونية والسياسية, ٨(٤).
- ناجي, هدى محمد (٢٠١٦). مؤسسات ضمان الودائع المصرفية , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, ٨(٤).
- هندي, منير ابراهيم(٢٠٠٦), إدارة المنشآت المالية وأسواق المال, الإسكندرية: منشأة المعارف.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

- Akhtar, Muhammad Farhan, Ali, Khizar and Sadaqat, Shama (٢٠١١). Factors Influencing the Profitability of Islamic Banks of Pakistan , **International Research Journal of Finance and Economics** - Issue ٦٦
- Alexander, William E.(١٩٩٨) , Correlations Between Real Rates & output In Dynamic international economy Activity , IMF , **work paper** , Dec.
- Claudia Lambert et.al(٢٠١٣), How Do Insured Deposits Effect Bank Stability ? Evidence From The ٢٠٠٨ Emerging Economic Stabilization Act, **Preliminary Version**, German Institute for Economic Research, Mohrenstr. ٥٨, ١٠١١٧ Berlin; Germany .

- Anderson, M., and Magruder, J. (٢٠١٢). Learning from the crowd: Regression discontinuity estimates of the effects of an online review database. **The Economic Journal** ,(١٢٢), p٩٥٧- ٩٨٩.
- Dadush& Brahemat, Uri & Milan, expected reversal of capital flows, international Monetary Fund (IMF), **Journal of Finance and Development**, ٣٢(٤), Washington.
- Düllmann ,Klaus , Masschelein ,Nancy,(٢٠٠٦). Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, **Banking and financial studies**.٢(٩), Deutsche Bundes Bank.
- Financial Stability Forum(٢٠٠١),**Guidance for Developing Effective Deposit Insurance, Background Documents** ,FSF.
- Gamza Gocmen Yagcilar(٢٠١٤), Effects of Deposit Insurance System on Banks Risk – Taking Incentives in Turkey, **Journal of Business, Economics and Finance** ,٣(٤), Turkey.
- Gujarati Damodar N(٢٠٠٤). **Basic Econometrics** , Fourth Edition, McGraw–Hill, New York.
- Jianjun Sun & Nobuyoshi Yamori,(٢٠١٦).How Did The Introduction of Deposit Insurance Affect Chinese Banks ? An Investigation of Its Wealth Effect,Discussion Paper Series, **Research Institute for Economics and Business(RIEB) Administration**, ٢-١ Rokkodai, Nada, Japan.
- Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre(٢٠١٣). The impact of banking sector stability on the real economy , **Journal of International Money and Finance**, ٣٢(٢).
- Ketkar& Ratha, Suhas & Dilip(٢٠٠٩) , **Innovative Financing for development** ١st Edition .
- Mathias Le(٢٠١٣), Deposit Insurance Adoption and Bank Risk-Taking : The Role of Leverage, **Working Paper**, Paris School of Economics , ٤٨ Bou LevardJourdan , Paris,
- Raheel ,Mumtaz and Jadoon, Imran ,(٢٠١٨).Effect of Explicit Deposit Insurance Premium on The Moral Hazard of Banks Risk –Taking: Around The Glope**International Journal of Financial Engineering** ٥(٢).

- Suhal Kusairi et.al.,(٢٠١٥), Impact of Deposit Insurance on Banking Industry of Asian Countries : in Quist Stability, **Banks and Bank Systems**, ١٠(٤), Malaysia.